وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر
كليـة العلوم الاقتصاديـة والتجارية وعلوم التسييـر
قسـم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية- دراسة قياسية-

إعداد الطالبين:
قاضي محمد الحبيب
موساوي فتحي

إشراف الأستاذة:
أ. صرصار فاطمة زهرة

نوقشت بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حريق خديجة	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	رئيسا
صرصار فاطمة	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مشرفا
العكلي جيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مشرفا مساعدا
مصطفاي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا وامتثالا لقول نبينا عليه الصلاة والسلام:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"،

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين رافقونا طيلة الرحلة الدراسية،

والشكر الخاص للأستاذة "صرصار فاطمة" التي قامت بالإشراف على المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح،

شكر جزيل إلى كافة الزملاء الذين عرفناهم في حياتنا الدراسية،

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد ونرجو من العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى،

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع أولا إلى كل من أوليائنا الذين سهروا وتعبوا من أجل تحصيلنا للعلم دون انتظار أي مقابل،

ودون أن ننسى كافة أفراد العائلة الكريمة الذين فرحوا لفرحتنا هذه وكانوا طيلة الوقت يقدمون لنا الدعم المعنوي،

إلى كل من عرفتهم سواء بقوا أو رحلوا وتركوا بصمة جميلة في حياتنا،

إلى كل من سوف يتصفح هذا العمل المتواضع من بعدي.

قاضي محمد الحبيب

موساوي فتحي

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير.....
الإهداء .....
الملخص: .....
مقدمة عامة ..... أ
الفصل الأول: التمويل الدولي..... 5
تمهيد 6
المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي..... 7
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الدولي 7
المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى التمويل الدولي 8
المطلب الثالث: عناصر التمويل الدولي 9
المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي..... 10
المطلب الأول: قروض ومساعدات والتحويلات أجنبية 10
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر 15
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي غير المباشر 16
المبحث الثالث: هيئات التمويل الدولي 17
المطلب الأول: هيئات ذات طابع دولي..... 17
المطلب الثاني: هيئات ذات طابع إقليمي 26
المطلب الثالث: مؤسسات أخرى 28
خلاصة الفصل..... 29
الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية والموارد المحلية للجزائر 28
تمهيد 31
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية..... 32
المطلب الأول: التعريف والأهداف 32
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية..... 33
المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية..... 33
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية 35
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي..... 35
المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي..... 37
المطلب الثالث: نسبة الدين الخارجي بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي 39

المبحث الثالث: الموارد المحلية في الجزائر –النفط– 40
المطلب الأول: تطور وأهمية النفط في الجزائر 40
المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري 40
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأسعار النفطية..... 43
خلاصة الفصل: دراسة قياسية حول أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية 45
تمهيد 47
المبحث الأول: متغيرات ومعطيات الدراسة..... 48
المطلب الأول: المتغيرات التابعة 48
المطلب الثاني: المتغيرات المستقلة..... 49
المبحث الثاني: الدراسة القياسية 52
المطلب الأول: معطيات الدراسة..... 52
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة 54
المطلب الثالث: تحليل النتائج 56
خلاصة الفصل..... 60
الخاتمة..... 62
قائمة المراجع..... 64

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020 ... 41
الجدول(2): المتغيرات التابعة والمستقلة 52
الجدول رقم (3):معطيات الدراسة المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين) 52
الجدول رقم (4): معطيات المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي - مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) 53
الجدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج (MCO) للمتغير التابع نصيب الفرد مع المتغيرات المستقلة 55
الجدول رقم (6): نتائج تقدير النموذج (MCO) للمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي مع المتغيرات المستقلة 56

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي 19
الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي 22
الشكل رقم (7): مؤشر الناتج المحلي الإجمالي –الجزائر- الفترة (2000-2020) 48
الشكل رقم (8): مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي –الجزائر- الفترة (2000-2020) 49
الشكل رقم (9): مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر –الجزائر- الفترة (2000-2020) 49
الشكل رقم (10): مؤشر القروض الخارجية –الجزائر- الفترة (2000-2020) 50
الشكل رقم (11): مؤشر المساعدات الخارجية –الجزائر- الفترة (2000-2020) 51
الشكل رقم (12) : مؤشر تحويلات المهاجرين –الجزائر- الفترة (2000-2020) 51
الشكل رقم (14) : مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي 56
الشكل رقم (15) : مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج معامل الارتباط للمتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات المستقلة 58

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2020) ، ولإبراز ذلك تم الاستعانة بدراسة قياسية باستخدام نموذج المربعات الصغرى "MCO" حيث تبين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب قلتها على عكس القروض الخارجية التي تحتل نسبة كبيرة من التمويل الخارجي ولكن بسبب سوء استغلالها ينتج عليها أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري ، وبهذا يظهر في الدراسة التأثير السلبي للقروض الأجنبية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.
الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد، الاستثمارات الأجنبية، القروض الأجنبية.

Abstract:
This study aims to determine the impact of international financing on economic development in the context of declining domestic resources in Algeria during the period 2000-2020. To highlight this, an econometric study was conducted using the "MCO" (Ordinary Least Squares) model. The results showed that foreign direct investments do not affect economic development in Algeria due to their scarcity, in contrast to foreign loans, which occupy a large proportion of external financing, but due to their misuse, they have a negative impact on the Algerian economy. Thus, the study shows the negative impact of foreign loans on the indicator of Gross Domestic Product (GDP) as well as the indicator of per capita income.
Keywords: International financing, economic development, Gross Domestic Product, per capita, foreign investments, foreign loans.

مقدمة عامة

مقدمة:

إن النشاط الاقتصادي العالمي يكبر يوما بعد يوم منذ القدم ولهذا تبرز الحاجة إلى التمويل الخارجي خاصة في الدول النامية وهذا بعد استقلال معظمها بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية سيئة لدرجة كبيرة بسبب الحروب والاستعمار، ولذلك فإن حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تعد ظاهرة اقتصادية ليست بالجديدة، ولكن الجديد فيها هو الزيادة الكبيرة للأحجام التي أصبحت تتدفق بها رؤوس الأموال دوليا، حيث ارتفع صافي تدفقات رؤوس الأموال خاصة إلى البلدان النامية بشكل بارز وهذا منذ أواخر القرن العشرين وأكثر من ذلك خلال السنوات القليلة الأخيرة، وهذه الزيادة المستمرة في حجم التدفقات هي دليل قاطع على استجابة رؤوس الأموال في ظل موجات التحرير الاقتصادي إلى الاستفادة من فرص قائمة لتنميتها وتحقيق أرباح أكثر مما لو بقيت في البلد الأصلي لها، فضلا عن منفعة الدول المتلقية في تمويل برامجها الاقتصادية ودفع عجلة التنمية، حيث أن لهذه الأخيرة دور فعال باعتبارها الطريقة التي تؤدي إلى التخلص من التبعية الاقتصادية.

وأما بالنسبة لمحددات التنمية الاقتصادية في أي دولة يلحظ أن رأس المال من أهم المحددات سواء كانت الدولة نامية أو متقدمة، وغالبية الدول وخصوصا النامية منها تعاني من نقص رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل البرامج التنموية المسطرة، وقد اختلفت هذه الدول في تطبيق الاستراتيجيات اللازمة بغرض الوصول إلى إستراتيجية فعالة وكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول المتقدمة وتقليل الفجوة بينهما، هذا ما أدى إلى وجوب الاستعانة برؤوس الأموال الخارجية التي لها أثر بارز في سد فجوة نقص الموارد المحلية، ورفع معدلات التراكم الرأسمالي، يضاف إلى ذلك ما تساهم به في تزويد الدولة بالصرف الأجنبي الضروري لتمويل احتياجاتها من الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية جيدة.

هذا وقد سعت الدول النامية خاصة التي تعتمد على الموارد النفطية ومن بينها الجزائر إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق تنمية اقتصادية وتحسين مستويات النمو الاقتصادي الخاص بها، وهذا بهدف الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير اقتصادها أمام القطاع الدولي وذلك حرصا منها للبحث عن مصادر خارجية لسد فجوة التمويل لبرامجها الاقتصادية والتنموية في ظل عدم كفاية الموارد المحلية.

أولا: الإشكالية

ما هو تأثير التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية للجزائر؟

ومن هذا التساؤل البارز تتفرع عدة تساؤلات متعلقة به:

- ماهي أسباب اللجوء للاستثمار الأجنبي؟
- كيف تؤثر القروض الخارجية على اقتصاد الدولة؟
- ما هو أثر تدفق رؤوس الأموال الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

استنادا على الإشكالية المطروحة، نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأساسية الأولى:** توجد علاقة تأثير ايجابية للتمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

الفرضيات الفرعية:

- للمنح والمساعدات أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- لتحويلات المهاجرين أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- للقروض الخارجية أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

- **الفرضية الأساسية الثانية:** توجد علاقة تأثير ايجابية للتمويل الدولي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الفرضيات الفرعية:

- للمنح والمساعدات أثر ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثر ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- لتحويلات المهاجرين أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- للقروض الخارجية أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

ثالثا: أهمية الموضوع

إن معرفة أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة الى بلد ما يساهم بلا شك في معرفة الأثر الإجمالي الذي يمكن أن يتركه هذا التدفق على النمو الاقتصادي، ومن ثم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية من شأنها التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تراجع الموارد المحلية للمساهمة في تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

رابعا: أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نستهدف ما يلي:

- شرح المفاهيم الأساسية والمستحدثة للتمويل الدولي.
- معرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة بين الدول.
- إبراز التنمية الاقتصادية في الجزائر وتحليل مؤشراتها.
- معرفة مدى تأثير التمويل الأجنبي في الجزائر على التنمية الاقتصادية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

من أبرز الدوافع والمحفزات لاختيار هذا الموضوع:

- الرغبة في دراسة موضوع التمويل الدولي وأثره على التنمية الاقتصادية.
- الحاجة لتكثيف البحوث في مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري.
- إدراك الدور الفعال الذي تقوم به تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتمكين الدول من تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات التي يشهدها العالم خاصة فيما يتعلق بتراجع أسعار النفط والحاجة لبدائل تمويلية أخرى.

سادسا: حدود الدراسة

يتعلق هذا البحث بدراسة البيانات المالية المدرجة في تقارير وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي المتعلقة ببعض المؤشرات الاقتصادية وتحليلها، أما الحدود المكانية والزمانية للدراسة فتمثلت في:

1. **الحدود المكانية للدراسة:** تخص الدراسة دولة الجزائر
2. **الحدود الزمانية للدراسة:** لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة واحد وعشرون سنة (21)، أي من سنة 2000إلى غاية 2020.

سابعا: منهج الدراسة

تم الاستعانة بالمنهجين الآتيين للقيام بهذه الدراسة:

1. **المنهج الوصفي:** تم استخدامه في الجانب النظري للدراسة، وهذا من خلال جمع كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالموضوع.
2. **المنهج الإحصائي:** تم استعماله في الدراسة التطبيقية على دولة الجزائر بالاعتماد على البرنامج القياسي Eviews10

ثامنا: الدراسات السابقة

1. **أطروحة دكتوراه** للطالب **نمديل وحيد** بعنوان **"أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية حالة –الجزائر وتونس ومصر-"** سنة 2019، وتهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستديمة بالنسبة للدول النامية، وفي هذا الإطار اتجهت دول شمال افريقيا –الجزائر، مصر، تونس- الى تحرير اقتصاداتها امام العالم الخارجي من أجل الاستعانة والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، ان النتائج بينت ان هذه الدول الثلاثة قد حققت نجاح متباين في مدى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أسس الى بناء هيكل اقتصادي جديد يختلف بنسبة كبيرة عما كان عليه قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية، وفي المقابل تبين ان سوء استخدام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قد ينجر عليه اثر سلبي على الدول المتلقية، وهو ما عرفته كل من تونس ومصر فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، والجزائر فيما يتعلق بتأثير القروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي.
2. **أطروحة دكتوراه** للطالب **كاكي عبد الكريم** بعنوان **"علاقة التكامل الاقتصادي بالاستثمارات الأجنبية المباشرة: تطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو-متوسطية"** سنة 2017، وتبرز هذه الدراسة العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تم اسقاط العلاقة تطبيقيا على حالة الشراكة الأورو-متوسطية (بيان برشلونة 1995)، وقمنا في دراستنا بتطبيق نموذج الجاذبية على الاتفاقيات الأورو-متوسطية، بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI" والناتج المحلي الإجمالي"GDP" وعدد السكان للشريكين الإقليميين والمسافة الفاصلة بين ضفتيهما والماضي الاستعماري والاتفاقات التجارية وبيان سلوكياتهم وتقدير معدلات نموهم ثم اسقاط النمذجة القياسية، حيث خلصت الدراسة الى وجود علاقة على المدى الطويل بين التكامل الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتطبيق على حالة اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية تم إيجاد أن دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تتمتع بجاذبية كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
3. **أطروحة دكتوراه** للطالبة **ريم ثوامرية** بعنوان **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015"** سنة 2019، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الظاهرتين في الجزائر ومعرفة فيما إذا كان التحسن الكبير الذي عرفته مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر راجع إلى الاستثمار الأجنبي وذلك باستخدام برمجية Eviews 10 وباعتماد نموذج الانحدار البسيط ومنهجية ARDL، وقد أفرزت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية بصورة سلبية على المدى القصير، في حين كان أثره إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، أما بالنسبة للمؤشر البيئي والمتمثل في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فقد كان أثره سلبيا على المدى القصير و موجبا على المدى الطويل، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نسبة كبيرة التغيرات الحاصلة في كمية انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر، وأن معظم التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التحسن في أسعار البترول، ولكن هناك إمكانية حدوث تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على المدى الطويل في حال تبني السلطات الجزائرية للإجراءات التصحيحية المناسبة، بالنظر لوجود عالقة طويلة الأجل بينهما وذلك بفعل عوامل أخرى وسيطة.
4. **مقال في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية** للكاتبين "برادعي إبراهيم الخليل، حاكمي بوحفص" بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015"، جامعة أم البواقي، المجلد 4، العدد 01، السنة 2017، ص401-425.

حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعد ذلك تمت دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقياس مناخها الاستثماري من خلال المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الشأن. حيث تبين أن هناك ضعف لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر وتركزها في قطاع المحروقات، كما أن مناخ الأعمال في الجزائر غير جذاب بحسب تلك المؤشرات.

تاسعا: أدوات الدراسة

سيتم الاعتماد على بعض التقارير المنشورة وقواعد البيانات لمختلف الجهات الرسمية.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث.

حيث كان الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري للتمويل الدولي، تطرقنا في المبحث الأول إلى عدد من المفاهيم وأسباب اللجوء إليه والمبحث الثاني لمعرفة الأشكال الرئيسية له أما المبحث الثالث هو للتعريف بالهيئات البارزة المسؤولة عن التمويل الدولي.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية وشرح استراتيجياتها ومعوقاتها في الدول النامية وذكرنا في المبحث الثاني أهم مؤشراتها في حين أن المبحث الثالث تم تخصيصه للموارد المحلية في الجزائر وتحديدا الموارد النفطية حيث تطرقنا فيه لأهمية النفط ومكانته في الاقتصاد الجزائري والعوامل المؤثرة على أسعاره.

أما الفصل الثالث والأخير عبارة عن دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع مواردها المحلية

الفصل الأول:
للتمويل الدولي

الفصل الأول: التمويل الدولي

تمهيد

يعتبر التمويل الدولي أساس العلاقات الاقتصادية بين الدول، فهو وسيلة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحرير تدفقات رأس المال، ويوفر الإمكانيات المالية اللازمة للدول والدول النامية حول العالم لتنفيذ مشاريع التنمية والاستثمارات. وتتخذ أشكالاً مختلفة وتقدمها مؤسسات مختلفة منها الدولية والإقليمية.

وللتفصيل في التمويل الدولي والمفاهيم المتعلقة به قمنا في هذا الفصل بتخصيص ثلاثة مباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي
- المبحث الثاني :أشكال التمويل الدولي
- المبحث الثالث :هيئات التمويل الدولي

المبحث الأول: ماهية التمويل الدولي

تبرز الحاجة إلى التمويل الدولي عند بروز العلاقات الاقتصادية بين الدول لما له من أهمية بالغة في تحرير الحركة الدولية رؤوس الأموال حيث يعد أحد ركائز الاستثمار لأي دولة لذلك لا يزال يمتاز باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين والماليين في دراسة أدواته وتطويرها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل الدولي

الفرع الأول: مفهوم التمويل الدولي

يوجد عدد من المفاهيم التي تتمحور وتحيط حول موضوع التمويل الدولي، نلخصها في النقاط التالية:

- يعرف التمويل الدولي على أنه "توفير الأموال أو السيولة النقدية من أجل انفاقها على الاستثمارات, وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج والاستهلاك" (مأمون، مصطفى، و يوسف، 2016)
- يقصد بالتمويل الدولي "كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقا لشروط يحددها سوق المال, كما يتوقف حجم التمويل الدولي عل حجم التمويل واحتياجات الدولة, أي أنه مكمل لتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية" (حنفي، 2001)
- ويعرف أيضا عند الاقتصادي "Strake" أنه "أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر" (الهادي، 2017)

انطلاقا من التعريفات السابقة، يمكننا تعريف التمويل الدولي على أنه الدعم المالي المتحصل عليه في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة وكذا القروض والمساعدات الممنوحة من دولة معينة أو من هيئة ذات طابع دولي أو إقليمي.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الدولي

يمكن ذكر أهمية التمويل الدولي من خلال مسار تدفقات رؤوس الأموال الدولية من الدول المقرضة والدول المقترضة كالآتي:

أولا: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة

ترى العديد من الدول أن التمويل الدولي ضروري لتحقيق عدد من الأهداف، ولعل أهمها ما يلي:

- رأس المال المستخدم في إنشاء وتوسيع المشروعات الإنتاجية والتجديد والتحديث مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات النمو المحلي؛
- ضمان تشغيل المشاريع الإنتاجية من خلال استيراد مستلزمات الإنتاج؛
- ونظراً للنمو السكاني الهائل، خاصة في الدول النامية، دعم الاستهلاك المحلي، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة الفردية؛
- ضرورة التوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة التي لا يقدمها الاقتصاد المحلي. (حسن، 2004)

ثانيا: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة

الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعطي الدولة المقترضة حق الانتفاع بالقرض ولكن الحرية الكاملة في شراء أفضل أنواع السلع وأرخص الأسعار من أي سوق عالمي وتأمل الدول المانحة تحقيق عدد من الأهداف منها: (سيد، 2015)

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وتقديمها للعالم كدولة تحارب الفقر. تلعب العوامل السياسية دوراً مهماً في تحديد الدول التي تتلقى الأموال وفي تحديد حجم تدفقات رأس المال إلى هذه البلدان، حيث يُنظر إلى مساهمات المعونة كأداة لممارسة الضغط السياسي على البلدان التي تتلقى الأموال؛
- زيادة الصادرات الوطنية. القروض التي تقدمها دولة مصدرة إلى دولة مستوردة تتطلب من الدولة المقترضة استخدامها لشراء السلع والخدمات من الدولة المانحة. وهذا يساعد في فائض البضائع والعمليات المحلية للشركة. وظائف النقل والتأمين والتسويق والوساطة والمقاولات؛
- بالإضافة إلى ذلك، ترتبط القروض الثنائية الرسمية بضرورة استخدامها في سوق الدولة المانحة (إلا في حالات نادرة حيث تكون القروض النقدية مفتوحة لأغراض خاصة).

أما التمويل الدولي المتعدد الأطراف، أي رؤوس الأموال من المؤسسات الدولية والإقليمية، فإن تدفقاته تتأثر بالتيارات السياسية التي تسيطر على الدول التي تحكمها هذه المؤسسات الدولية. (مأمون، مصطفى، و يوسف، 2016)

ثالثا: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

وتتمثل أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي فيما يلي: (نوازد و منجد، 2007)

- توفير السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي؛
- توفير الأدوات المناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في الدول من خلال الأسواق المالية التي تشكل بدورها مصادر مناسبة لاستخدام رأس المال والاستثمار، فضلاً عن مصادر تمويل التجارة والاستثمار على المستوى العالمي؛
- يوفر التمويل للتجارة الدولية في السلع والخدمات، لذا فإن أي قصور في عملية التمويل يمكن أن يؤدي إلى تقلص العلاقات الاقتصادية بين الدول، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تراجع القطاع الخارجي داخل الدول، فالقطاع الخارجي هو المحرك الرئيسي للنمو، وتراجعه سيؤدي إلى الركود معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم تخلق العديد من المشاكل.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى التمويل الدولي

توجد دوافع وأسباب كثيرة التي تدعم حرية حركة رؤوس الأموال بين دول العالم بمختلف أشكالها أبرزها استثمارات أجنبية مباشرة والتصدير، وما إلى ذلك والتي منها: (حسن، 2004)

- إيجاد طرق لاستخدام رأس المال بما يتجاوز ما هو مطلوب للاستخدام المحلي، وخاصة في البلدان المتقدمة، مع ارتفاع الدخل، حيث يتم تخصيص جزء كبير منه للمدخرات التي لا تحتاج إليها تلك البلدان بشكل عام. وفي الوقت الحالي، تعاني البلدان النامية من انخفاض الدخل والحاجة الماسة لهذه الأموال لتوظيفها على نطاق واسع.
- البحث عن عوائد أكبر من خلال ارتفاع الإيرادات والأرباح، حيث أن رؤوس الأموال تتدفق عادة مع أموال أخرى إلى الدول ذات الإيرادات والأرباح المرتفعة، ولأن الدول المتقدمة وصلت إلى مرحلة التشبع بالمشاريع، وبسبب تعدد وتنوع المشاريع المنافسة فإن الأرباح ستنخفض. رغم أننا نفترض أن العوائد أعلى في الدول النامية بسبب قلة المنافسة بين المشاريع وقلة عدد المشاريع وتنوعها.
- يمكن استخدام رأس المال في بلدان أخرى للسيطرة على أسواق تلك البلدان والقضاء على المنافسة من خلال تواجده المادي في الأسواق الخارجية.

- تنخفض تكاليف الإنتاج مع تدفق رأس المال إلى البلدان التي تكون فيها المشاريع التي تستخدم كميات كبيرة من المواد الخام أقل تكلفة في إنشائها، وإلى البلدان التي يتوسع فيها المعروض من المواد الخام وعوامل الإنتاج الأخرى.
- التغيرات النسبية في أسعار الفائدة مع تدفق الأموال من البلدان ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى البلدان ذات أسعار الفائدة المرتفعة. كما يمكن أن تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى المضاربة، بهدف الاستفادة من التغيرات في أسعار الصرف في أماكن مختلفة وفي أوقات مختلفة. السوق، ذلك.
- إلغاء الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدول المصدرة لرأس المال، سواء كانت إدارية أو ضريبية أو أي إجراءات أخرى.
- إلغاء الحماية الجمركية والإدارية وكافة القيود ذات الصلة التي تفرضها الدول التي تستخدم فيها تدفقات رأس المال بشكل مباشر للاستثمار.
- التمتع بالتسهيلات والمزايا والإعفاءات الضريبية وغيرها من التدابير التي يمكن أن تعتمدها البلدان المتلقية لتحفيز تدفقات رأس المال إليها.
- تنمية الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المعدنية والزراعية، في الدول التي تحتاج إليها الدول المصدرة لرأس المال. ويعد هذا دافعا رئيسيا للتمويل الدولي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وخاصة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

المطلب الثالث: عناصر التمويل الدولي

تشمل العناصر الأساسية للتمويل الدولي التجار والأسواق والأدوات، على النحو التالي (مأمون، مصطفى، و يوسف، 2016):

1-المتعاملون: يعتبرون العمود الأساسي للنظام المالي الدولي، ويتكون المتعاملون من مستثمرين ومقترضين ومشاركين وسنتحدث عنهم على النحو التالي:

أ- المستثمرون: وهم يمثلون الحكومات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والأفراد الذين لديهم فائض من الأموال ويرغبون في استثمارها في الأسواق العالمية. وتمثل هذه الجهات الوحدات المتبقية وتقوم هذه الجهات باستثمار أموالها في نوعين من الاستثمارات: الاستثمارات المالية والاستثمارات المادية.

ب- المقترضون: ويمثلون أيضاً الحكومات والمؤسسات العامة والأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية التي تمثل وحدات العجز التي تدخل السوق الدولية وتحصل على القروض مباشرة من البنوك الأجنبية والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم البنك الدولي أو وحدات العجز هذه بإصدار سندات وبيعها في الأسواق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب.

ت-الجهات الفاعلة: هي الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات والوسطاء وتجار العملات الذين يعملون لحسابهم أو لحساب آخرين والبنوك التجارية وصناديق الادخار والاستثمار الذين يرغبون في استثمار أموالهم الخاصة من أجل الحصول على عوائد وأرباح، أو للحصول على قروض وتقديم سندات. السوق المالية الدولية.

2- الأسواق: الأسواق المالية والنقدية بما في ذلك تحويلات رؤوس الأموال الدولية. أسواق المال هي الأسواق التي تتعامل مع أدوات الدين قصيرة الأجل، والتي تتراوح فترات استحقاقها من يوم واحد إلى أقل من سنة واحدة. تتأثر أسواق المال بالتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة، بينما تعكس الأدوات المتداولة في الأسواق المالية أدوات الدين والأسهم، وهي أدوات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات

والقروض طويلة الأجل وغيرها، وتتأثر هذه الأسواق بالتغيرات التغيرات والحركات في أسعار الفائدة يتم حسابها على أساس سعر صرف العملة المحلية

3-الأدوات: تختلف الأدوات التي تنتشر في الأسواق الدولية بحسب طبيعة السوق، فالسوق النقدية تتعامل في الغالب بأدوات قصيرة الأجل مثل حوالات الخزينة والقبولات المصرفية وشهادة الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية وشهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وودائع السوق النقدية وصكوك الديون المختلفة، أما السوق المالية فتتداول فيها أدوات طويلة الأجل مثل الأسهم الصادرة من الشركات التي ترغب بالاقتراض من السوق الدولية.

المبحث الثاني: أشكال التمويل الدولي

في هذا المبحث نذكر مختلف هيئات المسؤولة عن التمويل الخارجي وتنقسم إلى:
المطلب الأول: قروض ومساعدات والتحويلات أجنبية
الفرع الأول: القروض الأجنبية
1-تعريف القروض الأجنبية: يوجد عدد من التعاريف نذكر منها:

تعريف01: "تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من المؤسسات الخاصة الأجنبية، المؤسسات الدولية، والمؤسسات الإقليمية، أي أن القروض الخارجية هي تلك القروض التي تعقدها الحكومة في الأسواق الخارجية." (عثمان، 2003)

تعريف02: "تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة." (العزيز، 1997)

التعريف 03: "هي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة إلى الدول بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها." (باشا، 2015)

انطلاقا مما سبق نستنتج أن القروض الخارجية هي قروض قادمة من خارج الحدود سواء من طرف دول أو مؤسسات دولية وإقليمية، تستعمل لتمويل الإنجازات الاقتصادية أو تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات أو أي غرض أخر وهذا مقابل فوائد.

2-أهمية القروض الدولية:

تساهم القروض الدولية في تحقيق التنمية الشاملة لمختلف الدول التي تستفيد منها، وهي بذلك على درجة عالية من الأهمية كونها: (عثماني و جديدي، 2020)

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية؛
- رفع مستوى معيشة السكان؛
- تمثل قوة شرائية بالعملات الأجنبية ولها أهمية كبيرة، وخصوصا في حالة عجز ميزان المدفوعات أو في حالة معاناتها من النقص في احتياطاتها من العملة الأجنبية؛
- دعم الصناعة وزيادة السلع القابلة للتصدير كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج؛
- الحد من الأزمات الاقتصادية من خلال إعادة تدوير الفوائض المالية نحو الدول المحتاجة للتمويل.

3-تصنيف القروض الخارجية:

هناك العديد من أشكال ومعايير القروض الخارجية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي: (هيثم و علي، 2002)

3-1-أنواع القروض الخارجية حسب فترة الاستحقاق: تصنف الى ثلاثة أنواع:

3-1-1-القروض الخارجية طويلة الأجل: تشير إلى القروض بالعملة الأجنبية أو قروض السلع والخدمات التي تزيد مدتها عن خمس سنوات.

3-1-2- القروض الخارجية متوسطة الأجل: تشير إلى القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتقل عن خمس سنوات.

3-1-3- القروض الخارجية قصيرة الأجل: وهي القروض التي تقل مدة استحقاقها عن سنة واحدة.

3-2-أنواع القروض الخارجية حسب استخدامها:

3-2-1-القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: تستخدم هذه القروض لتمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية.

3-2-2-القروض الخارجية لأغراض الاستهلاك: تستخدم هذه القروض لمواجهة نمو الطلب الاستهلاكي في الدولة المقترضة.

3-2-3- القروض الخارجية لأغراض عسكرية: القروض للأغراض العسكرية، مثلاً عندما تستعد الدولة المعنية للدخول في حرب وشيكة. ولا تدر مثل هذه القروض أي عائد مالي لأن استخدامها في الميدان غير مثمر.

3-3-أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:

3-3-1- القروض الخارجية الميسرة: تتميز بآجالها الطويلة وفترات السماح وأسعار الفائدة المنخفضة، وتتخذ بشكل رئيسي شكل قروض رسمية وقروض حكومية وقروض متعددة الأطراف.

3-3-2- القروض الخارجية الصعبة: تتميز بآجال استحقاق قصيرة وفترات سماح عالية وأسعار فائدة مرتفعة (أي الشروط التجارية)، وتتمثل عادة في قروض من مصادر خاصة مثل البنوك التجارية.

3-4-أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها:

3-4-1-القروض الرسمية: هي القروض التي تقدمها الجهات والمؤسسات الحكومية والرسمية، وعادة ما تكون بشروط ميسرة، وهي نوعان:

3-4-1-1- القروض الثنائية: هي عقود رسمية (على شكل مفاوضات أو اتفاقيات حكومية دولية) بين دولة ترغب في الاقتراض ودولة مانحة، وغالباً ما تهيمن على عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تكون تجاوز الاعتبارات الاقتصادية.

3-4-1-2-القروض متعددة الأطراف: القروض والائتمانيات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية للدول المقترضة.

3-4-2-القروض الخاصة: تقدمها مصادر خاصة (عادة البنوك والشركات وكبار المصدرين) لتوفير السلع والخدمات للدولة المدينة ولكن بضمانات حكومية. وتتميز هذه القروض بأعباء أثقل من الأنواع الأخرى.

الفرع الثاني: المساعدات الأجنبية

1-تعريف المساعدات الأجنبية:

تعريف1: "مجموع قيمة المنح والهبات المالية والقيمة وعنصر المنحة الذي لا يقل 25% من الناتج المحلي الإجمالي والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية (الدول والمنظمات الدولية) للدول النامية." (نوازد و منجد، 2007)

تعريف2: "جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو رؤوس الأموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية الى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نموا في العالم الثالث." (علاية، 2015)

تعريف3: "جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة إلى البلدان النامية التي تمر بمراحل انتقالية بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة والمساعدات الخيرية، والمساعدات العسكرية، والمساعدات السياسية." (عبده، 2021)

2-أنواع المساعدات الخارجية: نتطرق لها فيما يلي: (البطريق، 1997)

2-1-من ناحية طبيعتها: تنقسم الى:

1-1- المنح: هي التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول إلى دول أخرى لاعتبارات سياسية أو اقتصادية. ولا تتطابق هذه التحويلات مع الالتزامات الحالية أو المستقبلية للبلدان المتلقية.

1-2- القروض الميسرة: تتميز بخصائص مختلفة عن القروض العادية لأنها ذات آجال طويلة وفترات سماح وأسعار فائدة منخفضة.

1-3-المساعدة النقدية: يتم التعبير عنها على شكل اعتماد نقدي تخصصه الدولة المانحة وتتحكم فيه الدولة المتلقية ضمن شروط معينة، وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة أو عملات أخرى كأموال مساعدات. استثناء.

1-4- المساعدات العينية: تأتي المساعدات العينية بأشكال عديدة أهمها السلع الغذائية وكذلك السلع الرأسمالية أو المساعدات الفنية أو الأسلحة العسكرية.

1-5- المساعدات البرامج أو القطاعات: هي المساعدات المقدمة لدول معينة لمساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية.

1-6- المساعدة الخاصة بالمشروع: هي المساعدة المقدمة للمساعدة في مشروع معين.

1-7- المساعدات المباشرة وغير المباشرة: تشمل المساعدات المباشرة المساعدات الخارجية العادية والملموسة، كالمنح والقروض الميسرة، أي تحويل الموارد النقدية أو العينية من الدول المانحة إلى الدول المستفيدة. ومن الناحية الاقتصادية، فهي لا تقل أهمية عن نتائج المساعدات التقليدية المباشرة، بما في ذلك التعريفات التفصيلية أو الإعفاءات التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية.

1-8-المساعدة الفنية: وتشمل توفير المعرفة الفنية المتخصصة التي قد لا تتوفر لدى الدول المستفيدة وإنشاء مراكز تدريب لضمان كفاءة استخدام الأموال المالية والمعدات الحديثة في مشاريع المساعدات الخارجية.

2-2-من ناحية مصدرها: تنقسم الى:

2-1- المساعدات الثنائية: تعتمد على العلاقات الثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة.

2-2- المساعدات المتعددة الأطراف: هي مساعدات متعددة أو جماعية تقدمها مؤسسات دولية وإقليمية متخصصة في التنمية الاقتصادية.

2-3-من حيث ضوابطها: تنقسم الى:

3-1-المعونات الأجنبية غير المقيدة: هي التي لا تلتزم الدول المستفيدة بإنفاقها في الدول المانحة للمساعدات، حتى أنه يمكن عدم تقييدها بمنحها بعملة من غير عملات الدول المانحة.

3-2-المعونات الأجنبية المقيدة: تتمثل في هبات ومنح وقروض ميسرة مطالبة للبلدان المانحة لها قبل الدول المستفيدة منها، ويمكن حد بعض الشروط التي يتعين على الدول المتلقية للمساعدات الالتزام بها، ويحق للدول المانحة تطبيق أساليب الرقابة لضمان التنفيذ والعمل بهذه الشروط.

3-أهداف المعونات الأجنبية:

يمكن تلخيص أهداف المساعدات الخارجية فيما يلي: (حسن، 2004)

- تعزيز المصالح التجارية والسياسية والاستراتيجية بين الدول المانحة والمتلقية. ويعتبر هذا الدافع في الواقع أحد أبرز الدوافع التي تدفع الدول المانحة إلى تقديم المساعدات والمساعدات الرسمية.

- الحفاظ على التاريخ والثقافة وعلاقات الجوار.

- يمكن أن يعزز قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة، مما يشجع الدول المتقدمة على التوسع في الإنتاج من خلال التخلص من هذه المنتجات. وهذا النوع من المساعدات غالباً ما يكون مشروطاً بشراء سلع وخدمات في الدولة المانحة، لأن نسبة هذه المساعدات المشروطة تصل إلى 43% من مبلغ المساعدات، وبعض المساعدات المشروطة تشكل 11% من مبلغ المساعدات، مما يعني أن فالمساعدات المشروطة تتجاوز حجم المساعدات المقدمة للدول النامية، وتقدم الدولة نصف المساعدات، وهو أمر مفيد ولكنه يحد من فوائده.

- مساعدة الدول المستفيدة على حل أوضاعها الوطنية ومشاكلها وصعوباتها الاقتصادية، ومساعدة الدول المستفيدة على تحقيق التنمية.

-تدفع الدوافع الإنسانية بعض الدول والمؤسسات الدولية إلى تقديم المنح والمساعدات الرسمية لحل الأوضاع والظروف الخاصة لبعض الدول النامية مثل المجاعة والجفاف والحروب وغيرها. - تقديم المساعدة إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض: وبما أن هذه البلدان ذات الدخل المنخفض لديها قدرة ضعيفة للغاية على الحصول على التمويل الدولي من خلال أشكال أخرى، فإن المنح والمساعدات الرسمية المقدمة لها تمثل أكثر من 80% من التمويل الدولي لهذه البلدان ذات الدخل المنخفض مما يؤكد أهميتها بالنسبة لهذه البلدان.

الفرع الثالث: تحويلات المهاجرين

1-تعريف تحويلات المهاجرين:

تعريف1: "تعرف وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين مقيمين في الخارج لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصلية، أما العاملين في الخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير مقيمين في دول المهجر) فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة، وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين" (عائشة، 2022)

تعريف2: "يقصد بها كل ما يرسله المهاجرون إلى الوطن كجزء من أرباحهم على شكل أموال او سلع لإعالة أسرهم" (طيوب و حوشين، 2022)

تعريف3: "تعرف تحويلات العاملين او المهاجرين في الخارج (Workers Remittances) بأنها ذلك الجزء من الدخل غير المنفق من العاملين من أبناء الوطن في الخارج والمحول باتجاه البلد الأصلي" (بوطالبي و بن سعيد، 2017)

2-أنواع تحويلات المهاجرين:

يمكن تصنيف تحويلات المالية للمهاجرين الى عدة أنواع: (نادية، 2012)

2-1- حسب نوعيتها: وتشمل:

- **التحويلات النقدية السائلة:** تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر الى بلده الأصلي.
- **التحويلات العينية:** تشمل السلع التي يرسلها المهاجر الى بلده الأصلي وتكون ممولة من خلال التحويلات المالية، وهي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج.
- **التحويلات المعرفية:** تشمل تدفق كل أشكال المعارف والكفاءات والخبرات التي اكتسبها المهاجر الدولي في بلد الاستقبال ويقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي.

2-2-حسب قنوات الإرسال: يقصد بها المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد إلى بلد الأصلي وتشمل:

- **التحويلات الرسمية:** هي كل أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأموال كالبنوك، مكاتب البريد، مكاتب الصرافة، شركات تحويل الأموال، وتستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات كالحوالات البريدية، تحويلات الحساب، خدمات الصرف الآلية، التحويلات الالكترونية، التحويلات الرسمية الدولية.

- **التحويلات غير الرسمية:** هي التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية، لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدانهم الأصلية وتتضمن العمليات التالية:

- الأموال التي يجلبها المهاجر معه عند عودته إلى وطنه خلال فترات العطلة أو الأموال التي يقوم بإرسالها مباشرة لعائلته مع شخص أخر.
- التعويضات بين أبناء البلد الواحد إلية تستعمل حينما يقوم المهاجر في دولة الاستقبال بشراء مقتنيات أو دفع فواتير لحساب شخص أخر من بلده الأصلي كمصاريف العلاج.
- الأموال المدفوعة من جانب المهاجرين نيابة عن أفراد أسرتهم على سبيل المثال مدفوعات تذاكر الطيران وغيرها من تكاليف السفر.

2-3-حسب الإرسال: نجد من خلال هذا المعيار:

- **التحويلات الفردية:** حيث يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية وهي تمثل الجزء الأكبر من التحويلات المرسلة.
- **التحويلات الجماعية:** هي التي يتم إرسال عن طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين إليها وهي تمثل جزء بسيط من التحويلات المرسلة.

3- أهمية تحويلات المهاجرين:

تتمثل أهمية تحويلات المهاجرين بالنسبة للمتلقيين لها في: (نادية، 2022)

- توفير شريان حياة حيوي من خلال مساندة إنفاق الأسر على توفير ضروريات الحياة مثل الغذاء والصحة والتعليم خلال فترات المصاعب الاقتصادية في البلدان الأصلية للمهاجرين.
- زيادة القدرة الشرائية للأفراد داخل الدول المستقبلة للتحويلات.
- مصدر رئيسي للعملة الصعبة.
- المساهمة في إقامة استثمارات في الدول الأصل.
- تساهم في التقليل من المخاطر الاقتصادية بالمقارنة مع باقي مصادر التمويل الأخرى.
- المساهمة في تحسين مستوى المعيشة، التعليم، الصحة....
- تساهم التحويلات المالية في تنمية الشباب الريفي.
- تساهم في تقلي معدلات الفقر وتعتبر مصدر من مصادر الادخار.
- تساهم في حل بعض المشاكل المتعلقة بالإسكان.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

1-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

التعريف1: "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة". (قحف، 1989، صفحة 13)

تعريف2: تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من اجمالي رأس المال أو قوة التصويت." (طالبي، 2009)

تعريف3: تعرفه منظمة التجارة العالمية:(OMC) "هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها." (الرحيم، 2017)

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهميته فيما يلي: (محمد، 2005)

- تزويد البلدان النامية بحزمة من الأصول ذات الطبيعة المختلفة النادرة في بلدانها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات. وتشمل هذه الأصول رأس المال، والتكنولوجيا، والقدرات الإدارية، وهي أيضاً قنوات لتسويق المنتجات الدولية؛
- المساعدة في خلق فرص العمل وزيادة إنتاجية العمال للحد من البطالة.
- زيادة معدلات الاستثمار في الدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المدخرات المحلية للأنشطة الأساسية أو الكمالية مما يؤدي بالتالي إلى زيادة عوائد العقارات مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.
- تساعد التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشاريعها على زيادة صادرات الدولة المضيفة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات.

3-دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولا: دوافع الدولة المضيفة:

وتتمثل دوافع البلد المضيف في تضييق فجوة الادخار والاستثمار، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، والحد من البطالة، وزيادة تراكم رأس المال الثابت والإنتاج الوطني، والاستخدام الأمثل للموارد المالية الأجنبية وكذا الموارد الطبيعية. (جباري، 2015)

ثانيا: دوافع المستثمر الأجنبي:

تشمل على تعظيم النشاط الاقتصادي والتجارة، زيادة العوائد، زيادة المبيعات، تخفيض المخاطر، تحسين الموارد وضمان توفيرها، الاستفادة من المزايا المكانية، حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع، والسياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة. (بعداش، 2008)

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

1-تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

تعريف1: "تأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو كما يسميها البعض الاستثمارات المالية شكل الاستثمارات في حافظة الأوراق المالية ويقصد به الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها." (عجمية و محمد ، 2003)

تعريف2: "تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها، ومن دون أن يكون له الحق في الرقابة والسيطرة في إدارة أعمال ذلك المشروع، وتكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية الحصول على الأرباح من خلال

الاستفادة من فروقات الأسعار، وكذلك تقليل المخاطرة من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية، وعادة ما تقوم الأسواق المالية بالوساطة في عمليات ذلك الاستثمار." (حمزة ح.، 2011)

تعريف3: "كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه هو تنمية القيمة السوقية لها أو الحافظة على القيمة الاجمالية للثروة." (حردان، 2009)

2-أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

أدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الناتجة عن توسع وانفتاح الاقتصاد العالمي وإزالة القيود المفروضة على تدفقات رأس المال إلى: (حركاتي و شنافة، 2021)

- زيادة الاستثمار الأجنبي غير المباشر لتنويع تركيبته وبالتالي تقليل المخاطر. وكلما زاد حجم السوق وارتفعت السيولة، زادت ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. كما أن تحسين السيولة يشجع على المزيد من الإصدارات، سواء من قبل المؤسسات القائمة أو الجديدة؛
- لتدفقات رأس المال الداخلة تأثير في جذب تدفقات مالية أكبر من خلال زيادة كفاءة الأسواق المحلية من خلال الروابط مع المؤسسات المالية الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيات مالية متقدمة، وبالتالي تشجيع تبسيط الاستثمار؛
- تخفيف ضغط ميزان العمولات الأجنبية على أقل البلدان نمواً، مما يسمح لها باستيراد السلع الاستثمارية الضرورية بسهولة أكبر، وبالتالي من المرجح أن يؤدي تحرير تدفقات رأس المال إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار الأجنبي غير المباشر مع تدفق العملات الأجنبية إلى البلد ومع زيادة السيولة في سوق الصرف الأجنبي تزداد أيضا؛
- تسمح أسواق الأوراق المالية السائلة للمستثمرين باستبدال محافظهم الاستثمارية بسهولة وبتكاليف أقل، وبالتالي تقليل مخاطر الاستثمار؛
- تحسين مستوى الإفصاح والمعايير المحاسبية من خلال الاستفادة من الخبرة في استخدام هذه المعايير في الأسواق العالمية وفهم كيفية تطبيقها.

3-خصائص الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتميز الاستثمار غير المباشر بعدة خصائص من بينها: (كمال و طلحي، 2021)

- الدخول والخروج بسهولة من البلدان المضيفة والأسواق المستهدفة؛
- سيولة سوق الأوراق المالية وزيادة العمق؛
- ومن الصعب على الأسواق المالية في البلد المضيف التحكم والسيطرة على هذه الاستثمارات حيث يمكن سحبها فجأة بسبب مجموعة متنوعة من العوامل؛
- يقتصر الاستثمار على مقايضات ومعاملات الأوراق المالية الدولية أو الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية الخارجية للمستثمرين؛
- الهدف الرئيسي للمستثمرين هو الحصول على أرباح وعوائد أكبر من فائدة السوق المحلية مع تقليل مستوى المخاطر من خلال التنويع.

المبحث الثالث: هيئات التمويل الدولي

في هذا المبحث نذكر مختلف هيئات المسؤولة عن التمويل الخارجي وتنقسم الى:

المطلب الأول: هيئات ذات طابع دولي

تنقسم هذه الهيئات الى ما يلي:

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

1-مفهوم صندوق النقد الدولي:

"هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 189، كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947، وأن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة" (حنان و زبيري، 2018)

2-مهام وأهداف صندوق النقد الدولي:

للصندوق عدد من المهام والأهداف المسطرة نذكرها فيما يلي: (دربال و كاسحي، 2022)

- دعم استقرار أسعار الصرف، ومنع التنافس الدولي على تخفيض قيم عملاتها؛
- انشاء نظام دفع متعدد الأطراف، والتخلص من قيود الصرف التي تعترض نمو وتنشيط التجارة الخارجية؛
- تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وهذا لمساعدتهم في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات دون الحاجة للتدابير التي تقيدها، ويعطي في ذلك قروض قصيرة ومتوسطة الأجل؛
- توفير الأموال الدولية اللازمة لتسوية الديون الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وهذا ما يسمى بحقوق السحب الخاصة؛
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها، وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والداخلي؛
- ابداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة، وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلق بمشاكل النقد الدولية؛
- بالمساعدة مع البنك الدولي يتم تسوية الاختلالات الهيكلية، حيث ادخل صندوق النقد الدولي عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عملية التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد بالكامل، وبالتالي تم تخصيص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي؛ وقد تم تخصيص تلك التسهيلات مؤخرا للبلدان ذات الدخل المنخفض، ويمثل تدخلا كبيرا من اختصاصات ووظائف الصندوق؛
- يركز في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة والمتوسطة، ويطلق عليها سياسات التثبيت؛
- الرقابة على النظام النقدي الدولي.

3-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

(الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي، 2021)

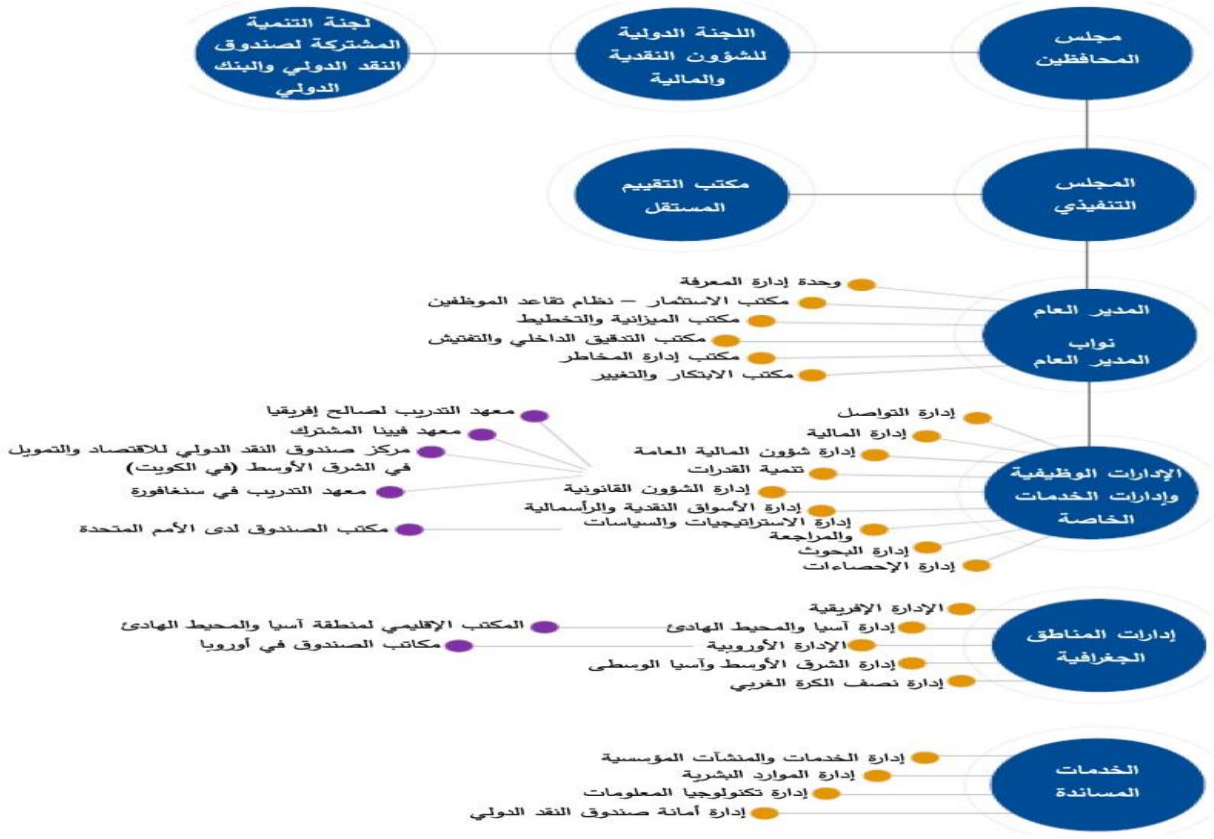

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

بين الهيكل التنظيمي للصندوق الأجهزة الإدارية كما يلي: (شرار، 2003)

3-1-مجلس المحافظين:

يتكون من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظ للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق، ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة، من بين مهام المجلس ما يلي:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم؛
- انتخاب المديرين التنفيذيين؛
- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء؛
- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق؛
- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق؛
- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

3-2-المجلس التنفيذي:

يمثل البلدان الأعضاء وهيئة الموظفين الدوليين، حيث يضم حوالي 24 مديرا تنفيذي تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق يقودهم مديرا عام و3 نواب له، ويجتمع هذا المجلس 3 مرات كل أسبوع في المقر الرئيسي للصندوق بواشنطن حيث أن الصلاحيات المقدمة للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق تأتي من مجلس المحافظين، ويقوم المجلس التنفيذي بتسيير أعمال الصندوق وادراة شؤونه اليومية ومراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، كما يشرف على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، كما يهتم بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الإقتصاد العالمي.

3-3-اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (اللجنة المؤقتة) :

هي تنتمي إلى مجلس المحافظين وتقوم بالنظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين، كما تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة، وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل إتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

3-4-لجنة التنمية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

هي لجنة مشتركة من 24 عضوا بين مجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين وتسمح هذه اللجنة بالمشورة إلى المحافظين، حيث ترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في الدول النامية إلى مجلس محافظي صندوق النقد الدولي.

4-السياسات الاقراضية لصندوق النقد الدولي:

نذكر من بين السياسات ما يلي:

4-1-إتفاقات الاستعداد الإئتماني: وتمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق ويعتبر اتفاق الإستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق الى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهر في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

4-2-تسهيل الصندوق الممدد: يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الإقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

4-3-تسهيل النمو والحد من الفقر: الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض.

4-4-تسهيل الاحتياطي التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات، نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ مثير للاضطراب وتتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

4-5-خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه فقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

4-6-مساعدات الطوارئ: استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات، الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدات في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسساتية.

الفرع الثاني: البنك الدولي

1-تعريف: "بدأ البنك الدولي أعماله في حزيران (جوان) 1946 بوصفه مؤسسة مالية حكومية تمارس أعمال الصيرفة في إطار دولي في مقره في واشنطن برأسمال بلغ عند التأسيس 10 مليار دولار ثم زاد الى 20 مليار دولار سنة 1960، أما أعضاء البنك الدولي فيبلغ 184 دولة هم أنفسهم الأعضاء في صندوق النقد الدولي، اذ اشترط على أي دولة حتى تصبح عضو في البنك يجب أن تنضم أولا الى الصندوق". (العيساوي، 2015)

2-الهيكل التنظيمي للبنك الدولي: (العيساوي، 2015)

ان الشكل التنظيمي للبنك الدولي اليوم يختلف عن بداية عهدته ويتكون من الاتي:

2-1-مجموعة البنك الدولي: تتألف من خمس وكالات وطيدة الصلة ببعضها البعض ولكنها تعمل في مجالات مختلفة ويرتكز عملها على إيصال رسالة مجموعة البنك الدولي الهادفة الى محاربة كل أشكال الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء الأقل نموا، والمؤسسات الخمس هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- المؤسسة الدولية للتنمية؛
- مؤسسة التمويل الدولية؛
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

2-2-مجلس المحافظين: يمثل هذا المجلس المساهمين في مجموعة البنك الدولي، وبصفة عامة يكون هؤلاء المحافظون من الوزراء مثل وزراء المالية أو وزراء التنمية فحسب ما تراه كل دولة مناسب ويعد هؤلاء صناع السياسة الأساسيين بالبنك الدولي، واجتمع هؤلاء المحافظون مرة كل عام في أثناء الاجتماعات السنوية للبنك.

2-3-المديرين التنفيذيين: هؤلاء يعملون مباشرة في البنك ويقومون بالواجبات المحددة، ويمثل كل مجموعة من الدول الأعضاء بمجموعة البنك الدولي مدير تنفيذي، حصة المساهمين الكبار فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة مدير تنفيذي لكل منها، في حين يمثل الدول الأعضاء الاخرين 19 مدير تنفيذيا.

2-4- مكتب رئيس البنك: يتولى هذا المنصب موظفا من دولة الولايات المتحدة باعتبارها أكبر المساهمين في هذا البنك ويترأس البنك لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد من لدن مجلس المديرين التنفيذيين، ويضطلع الرئيس إدارة البنك العامة.

2-5-هيئة العاملين بالبنك: هم الموظفون عادة من بينهم خبراء الاقتصاد والتربويين وعلماء البيئة والمحليين الماليين والعلماء بعلم الانسان والمهندسين وغيرهم، فضلا عن العاملين في مكاتب الإقليمية.

(الموقع الرسمي للبنك الدولي، 2024)

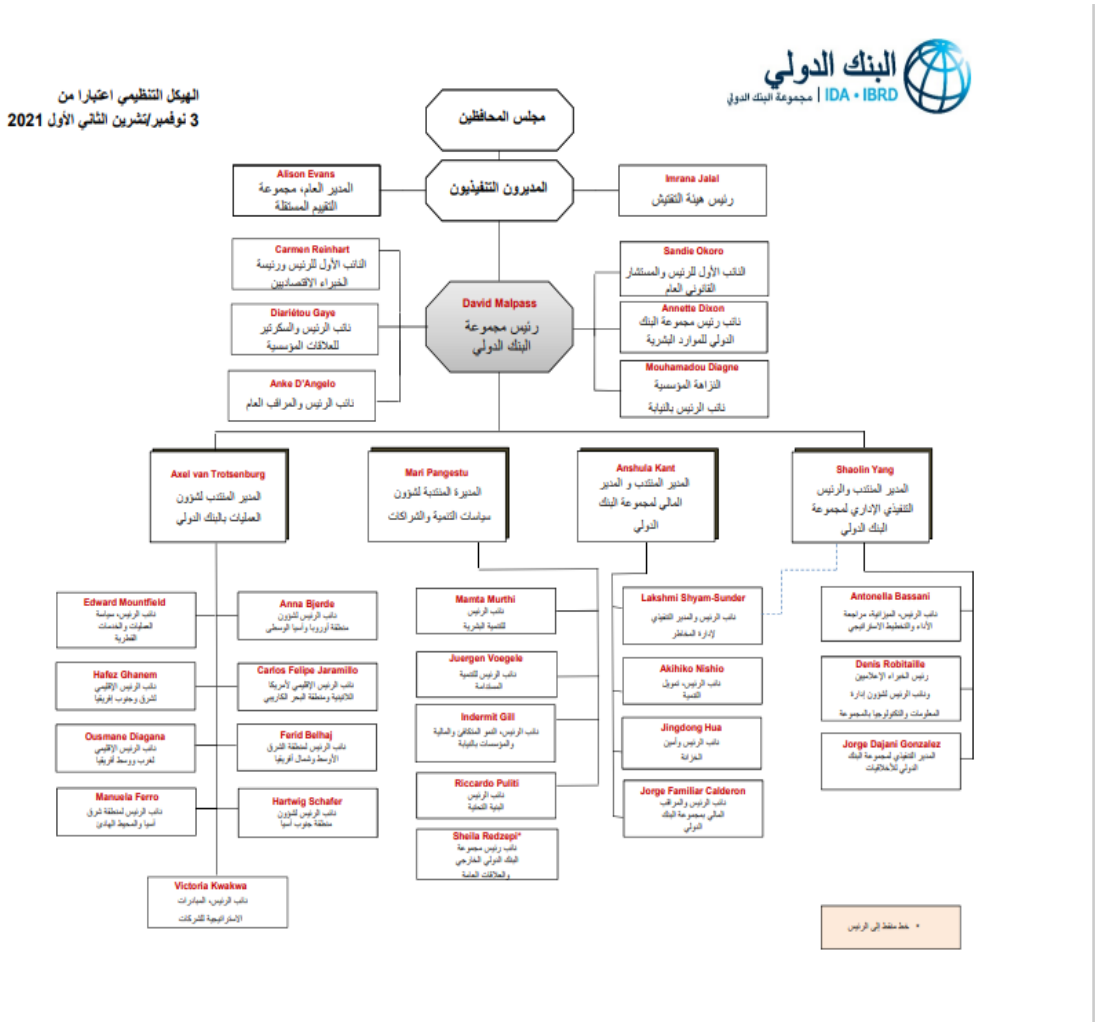

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك الدولي

4-مؤسسات مجموعة البنك الدولي:

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1-تعريفه: "هو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية عالمية أنشئت بموجب اتفاقية بروتن وودز عام 1945، مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء." (شهرة، 2009)

-يعرف أيضا أنه "مؤسسة عالمية تمثل مصدر من مصادر التمويل بدأ بمزاولة نشاطه سنة 1946، وله العديد من الأهداف ويحتوي على العديد من الأطراف." (الخضيري، 2001)

2- أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي: (الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، 2007)

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض؛
- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية؛
- عالج العالج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

3-موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

وتتكون موارد البنك الدولي للإنشاء والتعمير من مصادر رئيسية هي: (العيساوي، 2015)

1. رأس المال المدفوع وهو يمثل مساهمات الدول الأعضاء في رأسماله وتكون مساهمة العضو كالاتي:

- تدفع للبنك 02% من الحصة المباشرة على شكل ذهب أو دولارات أمريكية وهذه تكون قابلة للإقراض.
- تدفع 18% من الحصة على شكل عملات محلية لدولة العضو وهذه لا تكون قابلة للاقراض الا بموافقة العضو.
- المتبقي 80% من الحصة لا تكون قابلة للاقراض وإنما تخصص لضمان التزامات البنك نفسه وما يضمنه من قروض.

2. الاقتراض: ويرجح البنك في تعاملاته في التمويل على القروض باعتبارها وسيط بين احتياجات التمويل في الدول النامية والأسواق المالية الدولية.
3. الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي لا يقوم البنك بتوزيعها على أعضائه في نهاية السنة المالية، وقد اعتاد البنك أن يحتفظ باحتياطات سائلة كبيرة لدواعي الحرص، وضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته حتى تكون لدى البنك في نهاية كل سنة مالية حافظة سائلة لا تقل عن 45% من احتياجات اقراضه للأعوام الثلاثة القادمة.
4. المنح التي يتلقاها البنك الدولي من المساهمين.

ثانيا: الهيئة الدولية للتنمية

1-تعريفه: أنشئت هذه المؤسسة عام 1960، وأصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في 27 مارس 1961 (Bélanger, 1997)، وقد أنشئت من أجل تقديم المساعدات للدول النامية الأشد فقرا من غيرها والتي لا يزيد متوسط الدخل فيها عن 500 دولار سنويا للفرد، وبشروط تشكل عبئا أخف على كاهل ميزان المدفوعات من بنك الانشاء والتعمير (الحجار، 2003)، وتتاح العضوية في هذه المؤسسة لجميع الدول

الأعضاء في البنك، ويبلغ عددها 165 دولة، كما اتخذت الهيئة مقرا لها في واشنطن مثل غيرها من الهيئات المتبقية من البنك الدولي (البطريق، 1997)

2-أهداف الهيئة:

تتمحور أهداف الهيئة حول نقطتين أساسيتين هما: (الحميد، 2003)

- منح قروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي؛
- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا.

3-موارد هيئة الدولية للتنمية:

يتم تدبير كافة الموارد المالية للهيئة عن طريق مساهمات الدول الأكثر ثراء، التي تقدمها بشروط يسيرة وكذلك ما تقدمه بعض الدول النامية من المساهمات للهيئة، فضلا عن التحويلات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للهيئة من صافي أرباحه. (البطريق، 1997)

ثالثا: مؤسسة التمويل الدولية

1-تعريف: أنشأت عام 1956 كهيئة مستقلة مسؤولة عن مساندات مشروعات التنمية في الدول النامية عبر تشجيع القطاع الخاص على النهوض بدوره في الجهد التنموي في تلك الدول، ومن الناحية الإدارية هي عضو في مجموعة البنك الدولي، وانشأت كاستجابة للاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص التي لا يستطيع البنك الدولي الوفاء بها وفق نصوص مواد اتفاقية التأسيس. (السريتي، 2014)

وتتميز المؤسسة بوضع خاص عن البنك الدولي، هو أنها تتعامل مباشرة مع رجال الأعمال في ميدان النشاط الخاص دون تدخل الحكومات أو قبول ضمان منها. (السريتي، 2014)

2- أهداف مؤسسة التمويل الدولية:

يعد الغرض الأساسي للمؤسسة هو تحسين مستوى معيشة سكان أعضائها من الدول النامية، وتحقيق التعاون بينها في مجالات التمويل والمساعدات الفنية والإدارية اللازمة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء، وخاصة في المجالات الصناعية واستغلال الثروات التعدينية، وذلك على النحو التالي: (البطريق، 1997)

2-1-الاستثمار: تسعى المؤسسة للاستثمار بصفة أساسية في المشروعات الخاصة، وان كانت تشارك أيضا في المشروعات المختلطة التي تساهم الحكومات في جانب منها، والتي يتبين للمؤسسة أن هذه المشروعات تتجه فيما بعد الى التحول الكامل للملكية الخاصة والاشراف غير الحكومي.

2-2-خدمات إدارة مخاطر سوق المال: تقدم المؤسسة خدمات إدارة مخاطر سوق المال لشركات الأسواق الناشئة، التي لا تتوفر عادة لديها الإمكانيات والأدوات اللازمة، وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية لعملائها في الدول النامية عن تقنيات ادارة المخاطر لرفع مستوى جدارتهم الائتمانية وتنمية قدراتهم على التحوط من مخاطر سوق المال.

2-3-المساعدات الفنية والاستشارية: هي الهيئة التي أوكلت اليها مهمة مساعدة حكومات البلدان النامية على تقليل المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقدم فريق عمل الهيئة بالاشتراك مع المؤسسة

والبنك الدولي وبتمويل من البلدان المانحة المشورة للحكومات الأعضاء حول التغييرات السياسية والقانونية والتنظيمية والاجرائية التي تحقق الشفافية لمناخ الاستثمار عامة والأجنبي خاصة.

3-موارد مؤسسة التمويل الدولية:

تتكون موارد المؤسسة من اكتتابات الدول الأعضاء وأرباح المنشآت التي تشرف عليها، بالإضافة الى مدخرات الأفراد والهيئات، حيث بلغ رأس مالها المكتتب فيه عام 1985 ب 545.784 مليون دولار أمريكي مقسم الى 545784 ألف سهم قيمة كل سهم 1000 دولار. (برباص، 2009)

رابعا: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تأسست عام 1988 بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء وتوفير الحماية اللازمة لها، وذلك عن طريق ما تقدمه الوكالة من ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد خسائر المخاطر غير التجارية التي قد تواجهها في الدول النامية، وأسوة بالمؤسسات الأخرى ذات العلاقات الوثيقة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فالوكالة رغم أنها مؤسسة مستقلة ذات كيان مالي متميز ولها جهازها الفني والقانوني الخاص فإنها تستعين بأجهزة البنك الدولي فيما يتعلق بالشؤون الإدارية والخدمات الأخرى. (البطريق، 1997)

- **موارد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:**

تعتمد هذه الوكالة على التمويل الذاتي وكذا عن طريق الاكتتاب في أسهم رأس المال حيث:

-رأس مال الوكالة: بدأت الوكالة برأس مال بلغ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقسمة الى 100000 سهم تعادل قيمة كل سهم 10000 وحدة من حقوق سحب الخاصة، وهذه الأسهم متاحة الاكتتاب فيها بواسطة الدول الأعضاء. (الأحرش، 2006)

-التمويل الذاتي وحساب الاستثمارات المؤيدة: يقوم نظام الوكالة على أساس أنها تمول عملياتها من الدخل الذي تحققه من الأقساط المجمعة لعمليات الضمان وعوائد استثمار الأموال السائلة، الى جانب ذلك تعتمد على مواردها الخاصة فإنه يجوز لها وفقا لاتفاقية انشائها اصدار ضمانات أخرى بناء على تأييد مسبق من دولة المستثمر بحيث تلعب الوكالة دور المدير لحساب مستقل هو حساب الاستثمارات المؤيدة. (الأحرش، 2006)

خامسا: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

أنشئ المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في سنة 1966 بهدف تسوية منازعات الاستثمار، الناتجة عن الإستثمار تحت رعاية البنك العالمي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار بين الدول والأطراف المتعاقدة مع مواطني الدول الأخرى، ويهدف المركز من جراء ذلك الى المساعدة على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب، كما يمارس المركز أنشطة بحث ونشر في مجالات قوانين التحكيم وقوانين الاستثمار الأجنبي، ويبلغ عدد الدول الأعضاء 134 عضو. (الحجار، 2003)

أهداف المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

من بين الأهداف ما يلي: (العتيقي، 2006)

- تسوية المنازعات بين الدول النامية والمستثمرين الأجانب الذين يلجؤون إلى المركز لحل المشاكل التي لم تحددها العقود المبرمة بين الأطراف المتنازعة؛
- استخدام طريقة التحكيم لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم لتفادي النفقات الباهظة؛
- تقديم المعلومات المطلوبة من قبل المحاكم لصياغة الأحكام المناسبة لكل قضية.

المطلب الثاني: هيئات ذات طابع إقليمي

أولا: صندوق النقد العربي

1-التعريف بالصندوق: يعرف صندوق النقد العربي على أنه "مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية، وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، القُمر المتحدة، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، يوجد مقر صندوق النقد العربي في مدينة أبو ظبي عاصمة الامارات العربية المتحدة**". (لعبيني و سميحة، 2014)**

2-يهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الأغراض الآتية: (الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي)

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء
- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي
- إبداء المشورة، عند طلبها، فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية
- تطوير الأسواق المالية العربية
- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

3-موارد صندوق النقد العربي:

تتكون موارد الصندوق من العناصر الآتية :

1-رأس المال المدفوع

2-الاحتياطيات

3-القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق

4-أية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين

ثانيا: البنك الإسلامي للتنمية

1-تعريف: البنك الإسلامي للتنمية هو بنك تنموي متعدد الأطراف، وهو مؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر من أكثر بنوك التنمية المتعددة الأطراف الفاعلة في العالم لقد أنشئ في سنة 1973 تنفيذا لقرار مؤتمر وزراء مالية لـ 56 دولة إسلامية، وبدأت أنشطته بشكل رمسي يوم 20 أكتوبر 1975 ،يبلغ عدد أعضاءه 57 دولة من أربعة قارات، و الشرط الأساسي للعضوية فيه هو أن تكون الدولة العضو عضوا في منظمة التعاون الإسلامي ومقره في جدة بالمملكة العربية السعودية كما تتألف مجموعة البنك من خمسة كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، معهد البنك الإسلامي للتنمية، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. (نادية، 2023)

2-أهداف البنك الإسلامي للتنمية:

يهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية بالدول غير الأعضاء، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، كما توجه تمويلات المؤسسة نحو أنشطة متعددة ومندمجة كتطوير الدعم وتعبئة الموارد وتمويل القطاعين الخاص والعام والاستثمار، وتمويل التجارة وخدمات التأمين، والبحث والتدريب في مجال الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، وذلك فضلا عن تمويل بعثات لطلاب العديد من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء بالبنك، وأيضا تقديم الدعم الفني لتقوية القدرات، إضافة الى أن البنى التحتية حظيت بالنصيب الأكبر من التمويل. (نادية، 2023)

ثانيا: البنك الإفريقي للتنمية

1-تعريف: تأسس البنك عقب توقيع اتفاق بين الدول الأعضاء والتي كان عددها 23 بلد، في 14 أوت 1963 بالعاصمة السودانية، وأصبح نافذا في 10 سبتمبر 1964 وكان مقر البنك في عاصمة كوت ديفوار (أبيدجان)، وبسبب الحرب الأهلية تم نقله مؤقتا الى تونس، وبلغ في 31 ديسمبر 2015 عدد أعضائه 80 دولة منها 54 في افريقيا و26 خارجها، يقتصر النشاط التنموي للبنك في الحيز الجغرافي الافريقي فقط، وذلك بتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية اللازمة لتفعيل نشاطها بنفس مبادئ البنك الدولي. (بوجمعة و معمري ، 2018)

2-أهداف بنك التنمية الافريقي:

نذكر فيما يلي أهم تلك الأهداف: (بوجمعة و معمري ، 2018)

- دعم المبادرة الافريقية الموجهة للمساندة الفردية والجماعية للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء الإفريقية منها، ودعم قدراتها على الاندماج الجهوي؛
- تمويل المشاريع الزراعية والصناعية، وخاصة البنية التحتية للدول الأعضاء؛
- تشجيع القطاع الخاص وذلك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساعدة على التسيير الفعال للموارد الطبيعية خاصة الغير متجددة كالثروة البترولية من أجل حماية الأمن الطاقوي؛
- التركيز على البنية التحتية الذكية المتكاملة لنمو الإنتاجية والقدرة التنافسية؛
- تنامي القطاع الخاص للتصنيع وتكوين الثروات وتوفير مناصب شغل؛

- احياء الاقتصادات الريفية في افريقيا لتحقيق النمو الشامل.

المطلب الثالث: مؤسسات أخرى

أولا: البنك الأسيوي للتنمية

بنك إقليمي تم تأسيسه في مانيلا (الفلبين) عام 1964 بهدف العمل على جذب رؤوس الأموال إلى قارة أسيا وتمويل المشروعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية في الدول المعنية عن طريق تشجيع التعاون الاقتصادي والتخصص المبني على المزايا النسبية لكل دولة. (المنذري، 1978)

ثانيا: البنك الأمريكيتين للتنمية (سميح، 2008)

بنك إقليمي تأسس عام 1959 من قبل 19 دولة أمريكية لاتينية بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية، بدأ أعماله عند التأسيس برأس مال قدره مليار دولار امريكي، وفتح بعد ذلك عضويته الى عدد من الدول الغنية والنامية مما أدى الى زيادة عدد أعضائه ورأس ماله وموارده وقدراته التمويلية وتتلخص أهدافه فيما يلي:

-المساعدة بدفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء الأقل نموا وتشجيع الاستثمار في القطاعين العام والخاص في تلك الدول؛

-المساعدة في تنفيذ خطط التنمية والمشروعات الاستثمارية في تلك الدول عن طريق منح قروض متوسطة وطويلة الأجل والمساهمة في رؤوس أموال الشركات؛

-بالإضافة الى توفر بعض الخدمات الفنية للمشروعات الاستثمارية وللدول الأعضاء الأقل نموا فيما يتعلق بتنفيذ خططها الإنمائية.

خلاصة الفصل

انطلاقا مما تم التطرق اليه في هذا الفصل، تتبين لنا الأهمية البالغة التي يكتسيها التمويل الدولي باعتباره أحد أهم العناصر التي تؤثر على الاقتصاد الكلي للبلدان والعلاقات الاقتصادية التي تنشئ فيما بينها، وخاصة مع زيادة الانفتاح المالي وحرية تحرك رؤوس الأموال بين الدول بمختلف الأشكال سواء كان مباشر أو غير مباشر أو حتى عن طريق المنح والمساعدات تكون اما ثنائية الأطراف او متعددة الأطراف مثل هيئات الدولية والإقليمية.

الفصل الثاني:
التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقد كانت قضايا التنمية الاقتصادية محور اهتمام للعديد من دول العالم وخاصة النامية منها التي صارت تشكل نسبة كبيرة من سكان العالم، فهذا المجال يعتبر هاجس كبير للاقتصاديين حيث لا تزال الدراسات والنظريات قائمة لتقليل الفجوة ما بين البلدان المتقدمة والنامية، إضافة لهذا فإن الجزائر من بين الدول النامية المستقلة التي تسعى للتخلص من التبعية الاقتصادية حيث انتهجت برامج إصلاحات للنظام الاقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي وتبني سياسة الانفتاح التجاري والتحرير المالي في ظل تراجع مواردها المحلية خاصة الموارد النفطية منها.

ولهذا فقد تطرقنا في هذا الفصل الى توضيح ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
- المبحث الثاني :مؤشرات التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث :الموارد المحلية للجزائر

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: التعريف والأهداف

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

عرفها الاقتصادي Berger kindleفيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي: " الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معنية مع ضرورة تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشائها" (اسماعيل و حربي، 2004)

وتعرف أيضا التنمية الاقتصادية: "هي عملية متواصلة تساهم في زيادة الدخل القومي للبلد، الا أن الزيادة المطردة للسكان والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة وعوامل التلوث البيئي والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في المحافظة على تلك الموار د المتوفرة وتنميتها والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها" (بدران، 2014)

ويقصد بها أيضا "هي الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، وذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي استنادا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة والى التزايد السكاني في دول النامية." (العيسوي، 2003)

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

من بين الأهداف المهمة نذكر ما يلي: (الشرفات، 2010)

-توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛

-الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤذي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم؛

-الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛

-التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هده الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة في برامج التنمية الاقتصادية؛

-حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛

-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع الأنشطة الاقتصادية وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

وفيما يلي سنتناول الاستراتيجيات المختلفة للتنمية الاقتصادية:

1-إستراتيجية التنمية الزراعية: يلعب المجال الزراعي دورا بارزا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاد البلدان النامية، حيث يساهم بنسبة كبيرة في زيادة الناتج القومي في هذه البلدان، وقد تزيد في البعض منها على مساهمة المجالات الأخرى بالإضافة إلى أن الزراعة تستقطب أكبر جزء من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تمثل الصادرات الزراعية القسم كبير من صادرات الكثير من هذه الدول. (خلف، 2006)

2-إستراتيجية التنمية الصناعية:يقوم التصنيع على تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية وانتاجية، ومن واقع تجارب الدول المتطورة فإن التصنيع هو أمر أساسي للتنمية عامة والتنمية الاقتصادية بالخصوص، لذلك لا يوجد تنمية اقتصادية دون وجود التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يدعم تحقيق التنمية كثيرا حيث يعتبر أن القطاع الصناعي قطاع محوريا يعمل على تطوير العديد من القطاعات الأخرى وتحقيق الكثير من المنافع. (الشرفات، 2010)

3-إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية: هذين القطاعين يكمل أحدهما الأخر، حيث أن التوسع في المجال الصناعي يعتمد إلى بقدر أكبر على الإنتاجية الزراعية جيدة، وبالمثل فإن التحسين في الإنتاجية الزراعية تحتاج العتاد اللازم من مستلزمات المنتوج الصناعي، بما فيها توفير سلع الاستهلاكية المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة حجم الإنتاج. (القريشي، 2007)

4-إستراتيجية الحاجيات الأساسية: تعرف الحاجة على أنها ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات الغير مادية فهي نوعين: (اصبع، 2009)

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحقيقها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.
- وأخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك.

5- إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة: تعرف أنها العملية التي يتم بموجبها توسيع خيارات الناس إذ تم ربط النمو كضرورة للتنمية البشرية ثم ظهور الاستدامة من خلال الاستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية، ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على الملائمة بين التوازنات البيئية والسكانية. (القريشي، 2007)

6- إستراتيجية التنمية المستقلة: تنطلق هذه النظرية من اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها، من خلال تدخل الدول في الشؤون الاقتصادية في ظل حدود تضمن نجاح التنمية وكذا السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بكفاءة والعمل على توفير الإمكانيات والعمل على تخفيف أثر العوامل الخارجية على الإقتصاد المحلي. (القريشي، 2007)

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

نذكرها فيما يلي: (جابر و محمد، 2012)

أولا: معوقات اقتصادية

1-الحلقة المفرغة للفقر: إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي "Nurkse" الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في الدول النامية وبالتالي تعمل إبقاء البلد فقيرا، إن أصل الفكرة كما مر بنا سابقا يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، ولهذا فإن هذه البلدان تواجه صعوبة في القيام بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر.

ولتكسير هذه الحلقة المفرغة يجب على البلدان النامية أن تجد وسيلة لأخذ نسبة أكبر من المدخرات من الفقراء أو أن تجد الموارد خارج حدودها، والبعض يعلق على هذه الفكرة بقولهم إن بالرغم من كون الغالبية من سكان هذه الدول فقراء إلا أنه يوجد فئات قليلة العدد غنية بمقدورها أن تدخر وتستثمر وبالتالي قادرة على كسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب.

2-محدودية السوق: تستند العلاقة بين محدودية السوق والنشاط الاقتصادي على فكرة أن وفورات الحجم مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، فإذا كانت المنشآت الصناعية كبيرة الحجم كي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا لاستيعاب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية هذا الحجم في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

3-الازدواجية الاقتصادية: تصف الإزدواجية الحالة التي تجد فيها البلدان النامية نفسها خلال المراحل الأولى للتنمية، حيث تترك اثارها على نمط ووتيرة التنمية، وبشكل عام تشير الازدواجية الى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، وهي ظاهرة مرافقة للنمو في الاقتصاد النقدي، وتؤثر الازدواجية سلبا على عملية التنمية، لأن القطاع المتقدم لا تنتشر اثاره الى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، فالجزء الأكبر من الأرباح المحققة في القطاع الحديث سوف يعاد الى بلد الاستثمار الأصلي، مما يقلل من حجم الادخار المحلي والاستثمار بالإضافة الى أن التوسع في القطاع العام يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج

4-قيد الصرف الأجنبي: يؤكد العديد من الاقتصاديين أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي الى البدان المتقدمة، الأمر الذي يقود الى ظهور قيد الصرف الأجنبي، لذا فإن أغلب الدول النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها.

5-محدودية الموارد البشرية: تعتبر محدودية الموارد البشرية كما ونوعا قيدا على التنمية الاقتصادية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، وأن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا أمام تحقيق التنمية وتوسع الإنتاج وتنوعه.

ثانيا: معوقات اجتماعية

1-التنظيم: تفتقر الدول النامية الى المنظم الذي يؤثر على مسار التنمية وذلك عوامل عديدة تزيد من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وشح المهارات وغياب

الملكية الفردية، ولهذه الأسباب فإن الدول النامية تفتقر للمنظمين الرواد الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

2-دوافع التنمية: يعتبر توفر الدوافع أمر حاسم وضروري في عملية التنمية الاقتصادية لدى الدول النامية، لأنها هي التي تدفع الانسان الى العمل والجد للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

ثالثا: معوقات الحكومة

1-الاستقرار السياسي: يعد عدم الاستقرار السياسي عقبة في طريق التنمية لذا يجب على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية سواء كانت عامة أو خاصة، أما عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتوجه الثروات الشخصية الى البنوك الأجنبية.

2-الاستقلال السياسي: يمكن البلد من أن يرسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحة البلد، وعليه فإن الاستقلال السياسي في معظم الحالات أمر ضروري للتنمية.

3-الدعم الحكومي للتنمية: ان القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات، لذا يجب توفر استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة لتحقيق التنمية في الدول النامية.

رابعا: معوقات دولية في طريق التنمية

إن وجود الدول الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطات دولية تعيق مساعي التنمية والنمو لدى الدول النامية، وكذا المنافع الغير متكافئة للتجارة قد أثرت سلبا عليها، وعملت على ادامة الفجوة بين الدول في مجال التنمية، لهذا يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة عليها والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تمثل عقبة في طريق التنمية لهذه الدول.

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تتمحور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تعكس مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في:

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي يعد بطاقة قياس الأداء الاقتصادي، فهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة.(الدولي، 2020)

يتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$GDP = C + G + I + NX$$

الناتج المحلي الإجمالي=نفقات المستهلكين+ الإنفاق الحكومي + إجمالي الاستثمار + صافي الصادرات

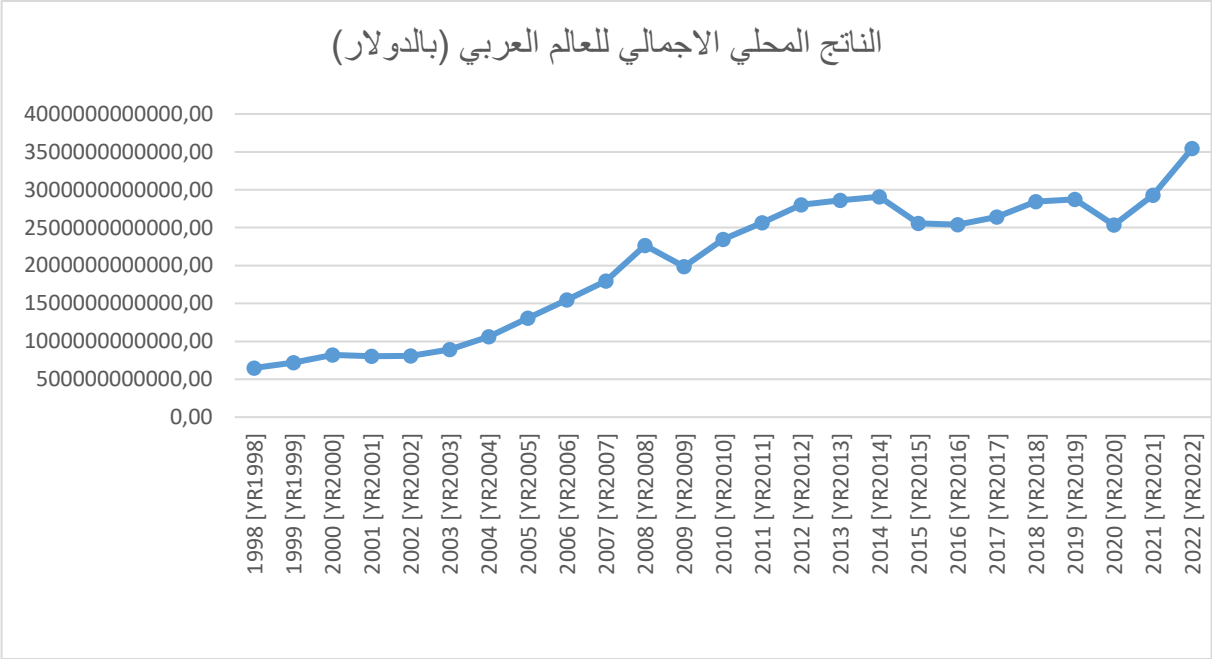

الشكل رقم (3): الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي للفترة (1998-2022)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي فقد شهد عددا من التطورات الهامة من سنة 2000 إلى سنة 2020؛ إذ تميزت الفترة السابقة لسنة 2000 بتغيرات طفيفة في الناتج المحلي الإجمالي التي شهدت نموا معتبرا في هذا الأخير بنسبة 14,5% والتي أرجع سببها إلى ارتفاع أسعار النفط من 16 دولار سنة 1999 إلى 27 دولار سنة 2000 وواصل الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أن وصل إلى أكثر من 2264 مليار دولار نهاية 2008 غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 وما نتج عنها من تراجع أسعار النفط من 147دولار للبرميل جوان 2008 إلى أدنى من 40 دولار نهاية 2008 أدى إلى تراجع الناتج المحلي سنة 2009مقارنة بسنة 2008 بنسبة .14% وبعد سنة 2009 استعاد الاقتصاد العالمي عافيته بحيث بدأ الناتج المحلي بالارتفاع إلى غاية وصوله إلى 2906 مليار دولار سنة 2014 والتي بعدها بدأ بالتراجع سنوات 2015 و،2016 أما سنة 2017 2018 2019 فقد حققت تحسنا طفيفا حيث وصل الناتج الإجمالي للدول العربية سنة 2019 الى 2871 مليار دولار ثم تراجع الى 2535 مليار دولار سنة 2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي بأكمله

لقد سجلت أكبر معدلات تراجع سنتي 2015 و2016 في الناتج المحلي لدى الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية، فتجاوزت 40% في كل من السعودية والكويت قطر والعراق و30% في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان، أما ليبيا 60% واليمن90% بسبب الأوضاع الداخلية لدى البلدين وعلى صعيد المساهمة القطاعية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 من 34,6% عام 2014إلى 22,6% عام 2015 إلى 18,80% عام 2016، ثم ارتفعت إلى 21,8% عام .2017 بما يعكس تراجع وتحسن الأسعار العالمية للنفط، تبعا لذلك تغيرت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

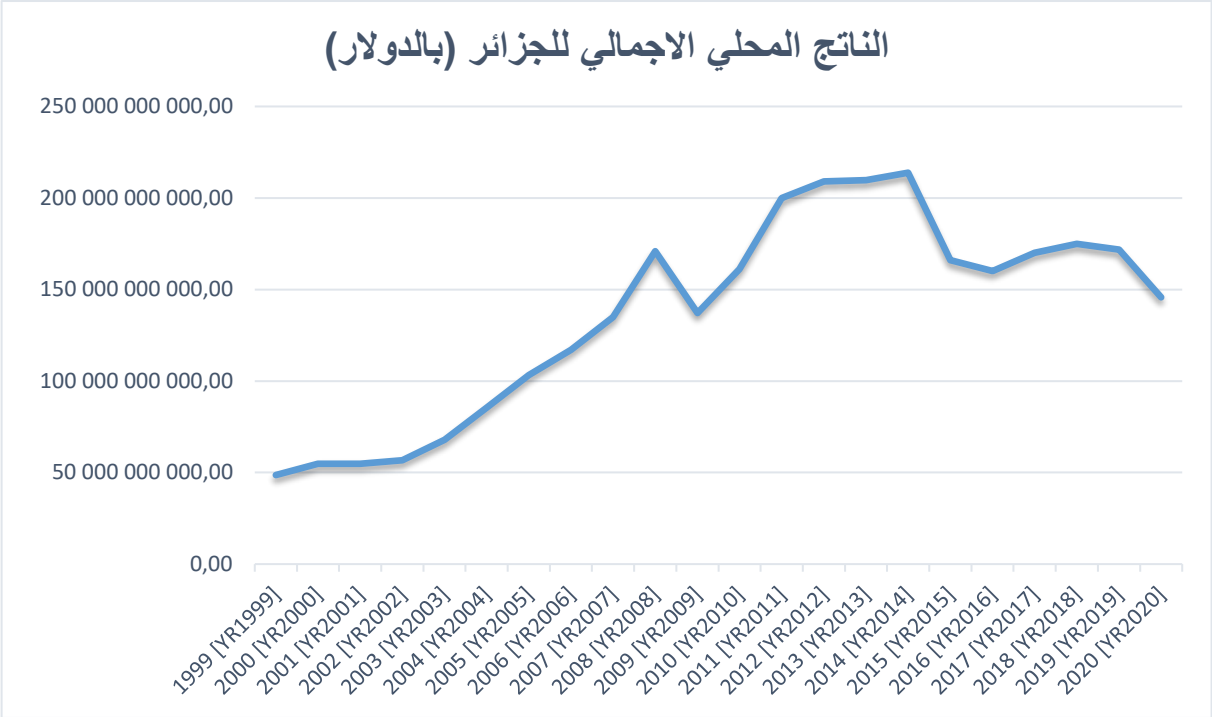

الشكل رقم (4): الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (1999-2020)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

أما بالنسبة للناتج المحلي الجزائري نلاحظ أنه كان عند عتبة 54 مليار دولار في نهاية سنة 2000 وبدأ بالانتعاش والارتفاع المستمر ليصل الى قيمة 171 مليار دولار وهذا راجع الى ارتفاع الأسعار العالمية للبترول الذي أدى الى زيادة مداخيل الدولة، بينما انخفض فجأة الى مبلغ 137 مليار سنة 2008 وهذا بسبب الازمة العالمية التي حدثت والتي أثرت سلبا على أغلبية الدول البترولية، لكن بعد ذلك واصل الناتج المحلي ارتفاعه ليصل الى ذروته سنة 2014 بقيمة 213 مليار دولار ثم بدأ بالانخفاض تدريجيا وهذا بسبب تراجع أسعار البترول.

المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالبا مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي)، وهو تعبير تقييمي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل. (الشرفات، 2010)

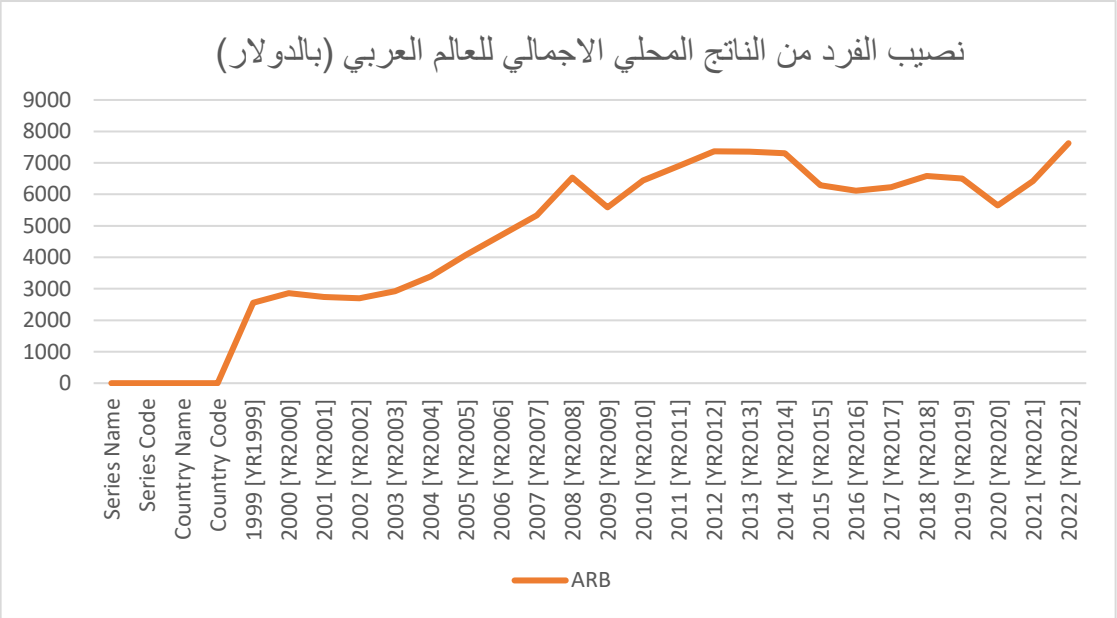

الشكل رقم (5): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي للفترة (1999-2022)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

بحسب معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2024 فقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للدولار في الدول العربية 2858 دولار سنويا سنة 2000 وواصل ارتفاعه الى سنة 2008 ليصل الى 6531 دولار سنويا وانخفض سنة 2009 بسبب الأزمة المالية الى مبلغ 5587 دولار ثم انتعش بعد ذلك وواصل ارتفاعه الى غاية سنة 2019 حيث كان نصيب الفرد 6505 دولار سنويا يرجع إلى الارتفاع في أسعار النفط، وما يترتب عنها من زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت أسعار النفط من حوالي 30 دولار للبرميل في جانفي 2016 إلى حوالي 55 دولار في جانفي 2017 والذي استمر في الصعود إلى غاية 65 دولار للبرميل نهاية 2017 وبعدها بسبب جائحة كورونا عام 2020 انخفض الى 5644، أما سنة 2017 ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية فقد حققت كل الدول العربية زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكانت الزيادة واضحة أكثر لدى الدول العربية البترولية. في حين توجد دولتين فقط تراجع فيهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهما مصر وتونس، أما الأولى فيرجع سبب الانخفاض إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي رغم نموه إيجابيا بالعملة المحلية، أما تونس فيرجع سبب الانخفاض إلى الأثر التراكمي لعملية التحول السياسي والظروف الداخلية التي تشهدها البالد منذ عام 2011فضلا عن تأثر النمو سلبا بأداء قطاع الزراعة والسياحة والطاقة والمناجم

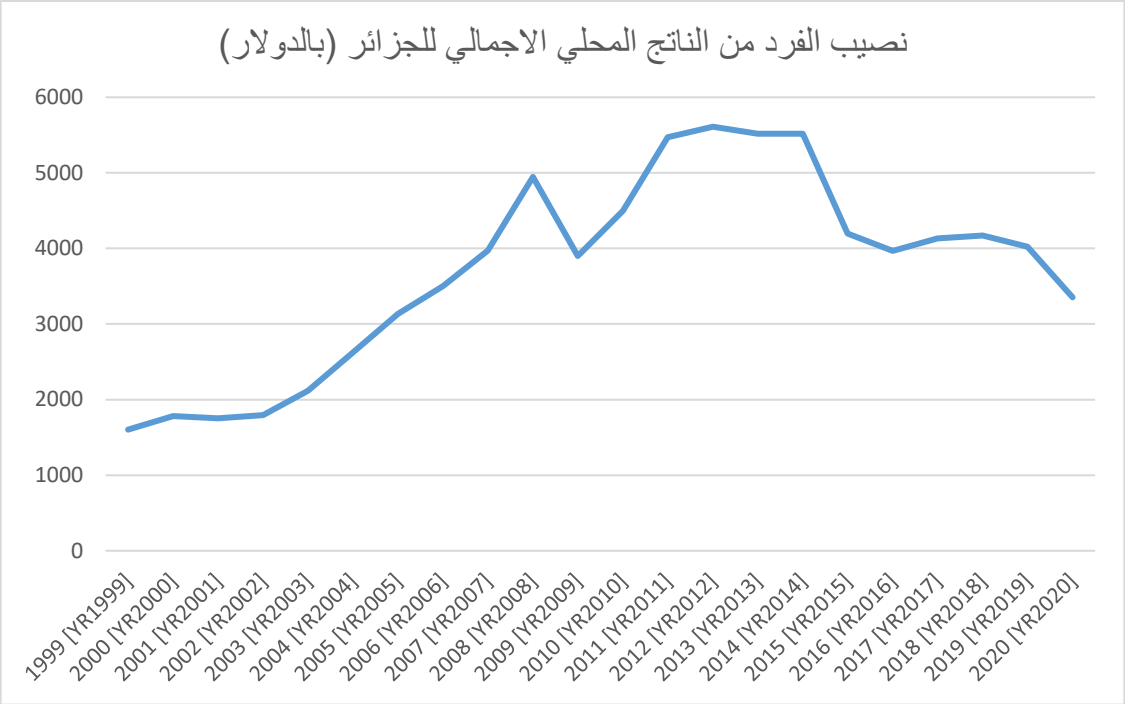

الشكل رقم (6): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر الفترة (1999-2020)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

يتبين من خلال بيانات البنك الدولي أن متوسط نصيب الفرد في الجزائر عرف تحسنا ملحوظا في الفترة ما بين سنة 2000 الى 2008 حيث وصل الى 4946 دولار سنويا وهذا راجع الى ارتفاع مداخيل البترولية بينما انخفض سنة 2009 الى 3890 بسبب الازمة العالمية آنذاك ثم واصل ارتفاعه ليصل الى ذروته سنة 2012 بقيمة 5600 دولار سنويا، بعد ذلك بدأ بالانخفاض تدريجيا بسبب عدة عوامل أثرت في ذلك أهمها تراجع أسعار البترول.

المطلب الثالث: نسبة الدين الخارجي بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي

يمكن اللجوء الى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة الى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

ارتفع اجمالي رصيد الدين العام الخارجي للدول العربية كمجموعة في سنة 2020 الى مبلغ 9.364 مليار دولار في حين بلغ حوالي 309 مليار دولار بنهاية عام 2019، مقارنة بنهاية عام 2018 حيث كان 287.2 مليار دولار فقد ارتفع خلال سنتين بقيمة 77.7 مليار دولار، في ضوء ارتفاع عجز الموازنة المجمعة للدول العربية من 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 الى حاولي 8.9% سنة 2020 ذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية بنسبة 31.8%.

وبالنسبة للدول العربية فرادى فقد ارتفع رصيد الدين العام الخارجي لدى ثمان دول هي مصر، ولبنان، والمغرب، والسودان، والأردن، وجيبوتي، واليمن، والقمر، مسجلة ارتفاعا في رصيد مديونيتها الخارجية حيث بلغ نهاية 2019 حوالي 261.9 مليار دولار مقارنة بسنة 2018 حيث كان 235.5 مليار دولار، في

المقابل تراجعت المديونية الخارجية لدى أربع دول هي موريتانيا وعمان والجزائر وتونس بنسبة 9.3 بالمئة لتصل الى حوالي 46.9 مليار دولار نهاية 2019 مقارنة بسنة 2018 حيث كانت 51.7 مليار دولار.

ومن الدول التي شهدت ارتفاعا في مديونيتها الخارجية لسنة 2020 كانت القمر اعلى نسبة زيادة بلغت 57.7% وسجلت كل من مصر وعمان وجيبوتي والسودان نسب زيادة تتراوح بين 9.6% و14.6% بينما سجلت كل من لبنان والمغرب وتونس زيادات أقل تراوحت بين 0.1 و5.3%، اما كل من اليمن والجزائر فقد تراجعت نسبة الدين العام الخارجي ب 8%، وكان للجزائر أكبر نسبة انخفاض في الدين العام الخارجي مقارنة بباقي الدول العربية حيث انخفضت بنسبة 9.7%نهاية عام 2020.

المبحث الثالث: الموارد المحلية في الجزائر –النفط–

المطلب الأول: تطور وأهمية النفط في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصورة شبه كلية على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى لهذا أولت الدولة منذ الاستقلال أهمية بالغة لهذا القطاع الحساس، حيث تم اكتشاف النفط رسميا في الجزائر سنة 1956 حيث كانت نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كلم^2 مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كلم^2، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بجاية باتجاه لافيرا بمدينة مارسيليا الفرنسية. (فاتح و نشأت ، 2018)

بعد قيام الدولة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31 بموجب أمر 63-491 من أهم إجراءات للسيطرة على الثروات النفطية وكسر الاحتكارات الأجنبية، وسنة 1971 تم تأميم قطاع المحروقات الجزائري، حيث أصبح للدولة الجزائرية الحق في أخذ 51% من الشركات النفطية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركات الوطنية "سوناطراك" مما منح لها الحق في 30% من الإنتاج واكثر من 50% من التكرير وتأميم حقول الغاز، في حين تمول السوق الفرنسية بالنفط الجزائري مضمونا بسعر السوق، وتقدم تعويضات للشركات الأجنبية باستثناء شركة "جيبتي" اذ يدفع لها التعويض بالنفط الخام. (هلال، 2014)

وتكمن أيضا أهميته في الاقتصاد الجزائري لعدة أسباب نوجزها فيما يلي: (دريش، نمر، و جعدي ، 2020)

- المصدر الرئيسي للعملة الصعبة؛
- مصدر لإيرادات الميزانية عن طريق الجباية البترولية؛
- المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع النفط، وفي التحويلات البتروكيميائية، كما يستعمل النفط كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية. كالبنزين والزيوت؛
- مصدر للطاقة في السوق الداخلي عن طريق استهلاك الأفراد والعائلات للغاز الطبيعي والكهرباء؛
- مصدر للمنتجات البلاستيكية والأسمدة الضرورية للزراعة والصناعات البتروكيميائية المختلفة.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات، حيث بلغت نسبتها عام 2018 معدل 98.39% من الصادرات الاجمالية، كما أنها تشكل حوالي 60% من ايرادات الميزانية ومن 25 % الى 30% من الناتج المحلي، وهذا الأمر سبب اختلالا كبير في موازين الاقتصاد الجزائري وتظهر أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة هذا الأخير في الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في الجدول الموالي: (دريش، نمر، و جعدي ، 2020)

الجدول رقم (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة الغير نفطية	بناء وأشغال العمومية	إدارة عمومية	خدمات أخرى
2000	39.2	8.4	7.05	8.3	10.3	22.3
2001	33.8	9.76	7.34	8.4	11	22.5
2002	32.5	9.19	7.18	9.03	11	22.7
2003	35.5	9.69	6.55	8.5	10.5	21.5
2004	37.7	9.4	6.3	8.2	9.8	21.1
2005	45.1	7.7	5.6	7.5	8.4	20
2006	45.6	7.5	5.3	7.9	8	19.9
2007	43.7	7.6	5.1	8.8	8.5	20.6

19.1	9.7	8.7	4.7	6.6	45.3	2008
23.6	12	11	5.8	9.3	31.2	2009
21.6	13.2	10.5	5.1	8.5	34.9	2010
19.7	16.4	9.2	4.6	8.1	36.1	2011
20.1	16.9	9.3	4.6	9	32.9	2012
23.1	15.3	9.8	4.6	9.9	29.8	2013
24.3	15.9	10.4	4.9	10.3	27	2014
27.2	17.4	11.5	5.5	11.6	18.8	2015
27.6	17.5	11.8	5.6	12.2	17.3	2016

2017	19.6	11.8	5.5	11.7	16.3	27.4
2018	22.4	12	5.6	11.6	14.8	26.2
2019	19.3	12	5.9	12.2	15.4	27.5
2020	14	14.1	6.3	13	18.3	26.2

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام كانت منذ عام 2001 حتى 2006، حيث قفزت من 33.89% عام 2001 الى 45.6% عام 2006 باستثناء عام 2002 اين بلغت 32.5% متأثرة بأحداث الحادي عشر سبتمبر التي أثرت على أسعار النفط وعلى عائدات تصدير المحروقات ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال سنتي 2007 و2008 حيث عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات مستويات منخفضة عن ما كانت عليه نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على مستوى الطلب على النفط، كل هذا راجع الى تدني معدلات نمو اقتصادي العالمي، ويبقى قطاع المحروقات مسيطر ومهيمن ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مرتفعة عن القطاعات الأخرى، فخلال سنة 2011 بلغت مساهمة قطاع المحروقات 36.1% من الناتج الداخلي الخام فيما بلغت مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة ما نسبته 60% من ناتج داخلي الخام أي ما مقداره 9502.8 مليار دج فيما قيمة الناتج الداخلي الخام 15843 مليار دج. (دريش، نمر، و جعدي ، 2020)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأسعار النفطية

توجد عدة عوامل تؤثر في أسعار النفط العالمية نذكرها فيما يلي: (حمزة و البار ، 2022)

1-العوامل الاقتصادية: النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

أ-الطلب العالمي على النفط: ينقسم الى نوعين، طلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية.

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط يكون بهدف تحقيق الأرباح ويتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

ب-العرض العالمي على النفط: تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية او الاحتفاظ به للأجيال القادمة من العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط وكذلك الطلب على النفط والمخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية وبالتالي تأثر في مستوى الأسعار.

2-العوامل الجيوسياسية: لقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور سياسي في التأثير على أسعار النفط.

3-العوامل المناخية: هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في موسم الأعاصير ومن هذه التغيرات ما يلي:

- مخاوف من زيادة قوة الاعصار وتأثيره في منشأة النفط الكلاسيكي واغلاق وحدات مصافي النفطية الامريكية؛
- إعصار (كاترينا) واعصار (امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربع الأول والرابع من العام 2007 الامر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة؛
- تسبب الاعصار المداري (جونو) وتوقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان واغلاق مؤقت للميناء العماني.

4-العوامل النفسية: تلعب دورا كبيرا في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى من حيث كمية العرض والطلب، حيث تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط وكذلك توقع حدوث اضطرابات وتحولها الى نزاعات أو أزمة تسبب نقص في الامدادات النفطية الخام والمشتقات تؤدي الى ارتفاع أسعار النفط.

5-العوامل الفنية: إن الفوائد الاقتصادية من تسعير النفط بعملة غير الدولار محدودة، بينما ستكون التكاليف السياسية عالية، أما بالنسبة للعوامل الفنية فرغم أنها مكلفة الا انه يمكن حلها، المشكلة في هذه الحالة أن دول "أوبك" قد لا تتفق فيما بينها على محتويات السلة لذلك فإن "أوبك" لن تسعر نفطها بغير الدولار في المستقبل حتى لو استمر الدولار في الانخفاض، والطريقة الوحيدة التي تمكن دول "أوبك" من تخفيف الأثر السلبي لانخفاض الدولار هو زيادة تنويع الواردات.

6-العوامل النقدية: ان العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار الى رفع أسعار النفط يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الامريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل عرفنا أن عملية التنمية الاقتصادية تخص جميع مجالات الحياة، والعائق الذي يواجه هذه العملية هو افتقار بعض الدول الى الموارد الكافية لتكوين رؤوس الأموال لمواجهة تحديات المفروضة على الدولة وتحسين حالة مؤشراتها الاقتصادية، ونجد هنا أن العالم العربي بعيد عن تحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة مقارنة بالتجمعات الدولية الأخرى لأن اغلب أعضائه تعتبر دول نفطية تعتمد اعتماد كبير على إيرادات البترول خاصة منها الجزائر، الأمر الذي يؤدي الى الانحراف عن مسار التنمية وذلك بسبب التقلبات الكبيرة التي تحدث في الأسعار العالمية للبترول وبالتالي التأثير على المؤشرات الاقتصادية المذكورة سابقا.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية حول أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تؤدي عملية تحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر الى انفتاح تجاري واقتصادي بصفة عامة على العالم الخارجي، حيث توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية التي توضح حالة البلد وفي هذه الدراسة سوف نتطرق الى مؤشرين أساسيين هما الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي اللذان يستعملان لقياس مستوى الأداء الاقتصادي، حيث ان هذين المؤشرين سوف يكونان متغيران تابعان.

وقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة ما يلي:

- المبحث الأول: متغيرات الدراسة
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية

بعد التعرض الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع محل الدراسة من تقديم كل من المتغيرات وعرض مختلف جوانبها، تأتي هذه الدراسة لتبرز تأثير التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
وخلال هذا المبحث سيتم عرض وتحليل المتغيرات السابقة وذلك بتقديم عينة ومعطيات الدراسة والإشارة الى مصادر جمع البيانات ومختلف الأدوات الإحصائية المعتمد عليها بالإضافة الى المنهج المتبع في تحليل مختلف البيانات بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى من اجل اختبار فرضيات البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الأول: متغيرات ومعطيات الدراسة
تم اختيار متغيرات الدراسة النظرية السابقة الخاصة أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية. تنقسم متغيرات الدراسة الى قسمين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

المطلب الأول: المتغيرات التابعة

- **مؤشر الناتج المحلي الاجمالي:** هو مقياس اقتصادي يعبر عن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود بلد ما خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة. يستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي لقياس الأداء الاقتصادي والنمو في الدول، وهو يعكس حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الإنتاجية فيها.
تتكون السلسلة "Gdp" من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 141203598155وقيمة عظمى بلغت 213809979836 سنة 2014 وقيمة صغرى 54744697926 سنة 2001.

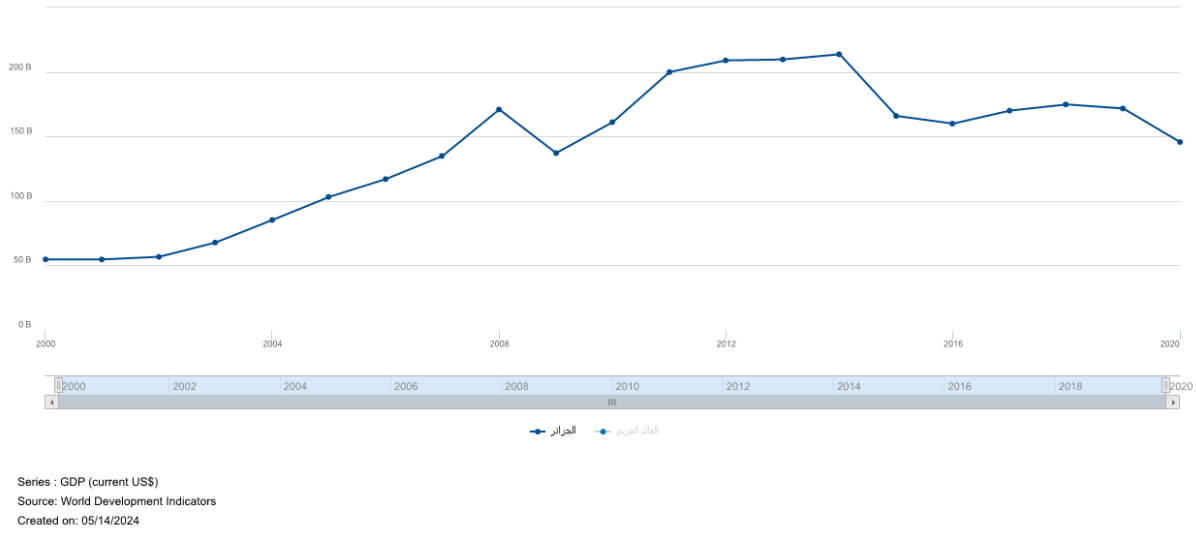

الشكل رقم (3): مؤشر الناتج المحلي الإجمالي –الجزائر- الفترة (2000-2020)

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** هو مقياس اقتصادي يعبر عن متوسط حصة كل فرد في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي. يُحسب هذا المؤشر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة على عدد سكانها. يُستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس مستوى الرفاهية الاقتصادية ومستوى المعيشة في البلد، حيث يعكس كمية الموارد الاقتصادية المتاحة للفرد الواحد.

تتكون السلسلة "Gdpp" من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 3809 وقيمة عظمى بلغت 5611 سنة 2012 وقيمة صغرى 1754 سنة 2001.

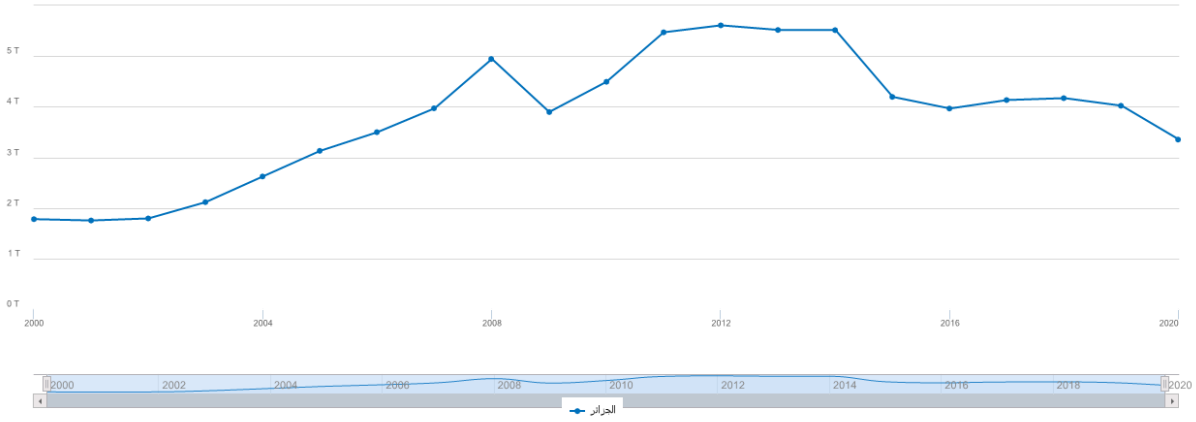

Series : (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الشكل رقم (4): مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي –الجزائر- الفترة (2000-2020)

المطلب الثاني: المتغيرات المستقلة

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار تقوم به شركة أو فرد في دولة ما في شركة تقع في دولة أخرى. يشمل هذا النوع من الاستثمار الحصول على حصة ملكية كبيرة بما يكفي لتوفير سيطرة إدارية، أو المشاركة الفعالة في إدارة الشركة الأجنبية.
تتكون السلسلة "Fdi" من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 1425623435وقيمة عظمى بلغت 2746930734سنة 2009 وقيمة صغرى -537792921 سنة 2015.

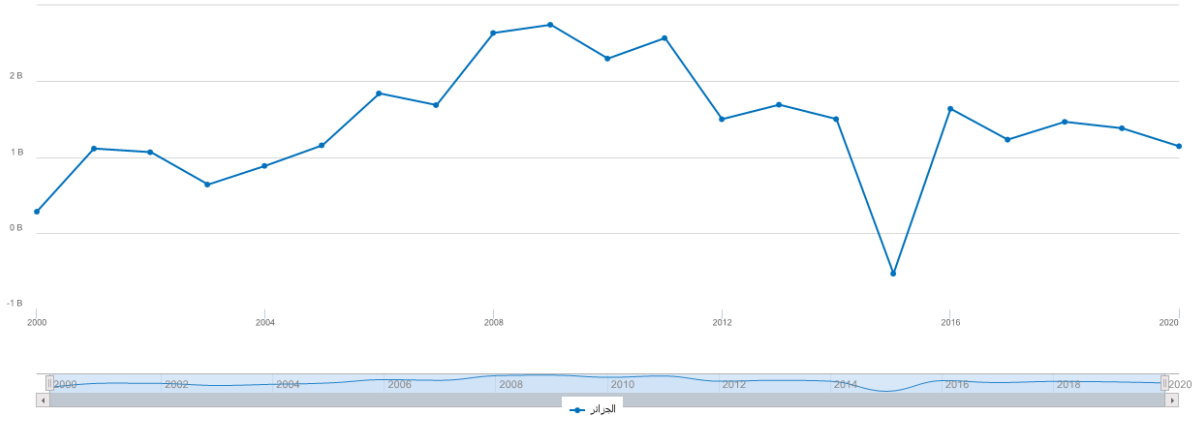

Series : (الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (ميزان المدفوعات، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الشكل رقم (5): مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر –الجزائر- الفترة (2000-2020)

- **القروض الخارجية طويلة الأجل:** هي القروض التي تحصل عليها الدول أو المؤسسات من مصادر خارجية، مثل البنوك الدولية، الحكومات الأجنبية، أو المؤسسات المالية الدولية، ويكون لها فترة سداد تمتد عادةً لأكثر من عشر سنوات.

تتكون السلسلة "Ed"من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 7986666946 وقيمة عظمى بلغت 23353958639 سنة 2000 وقيمة صغرى 1187954740 سنة 2015.

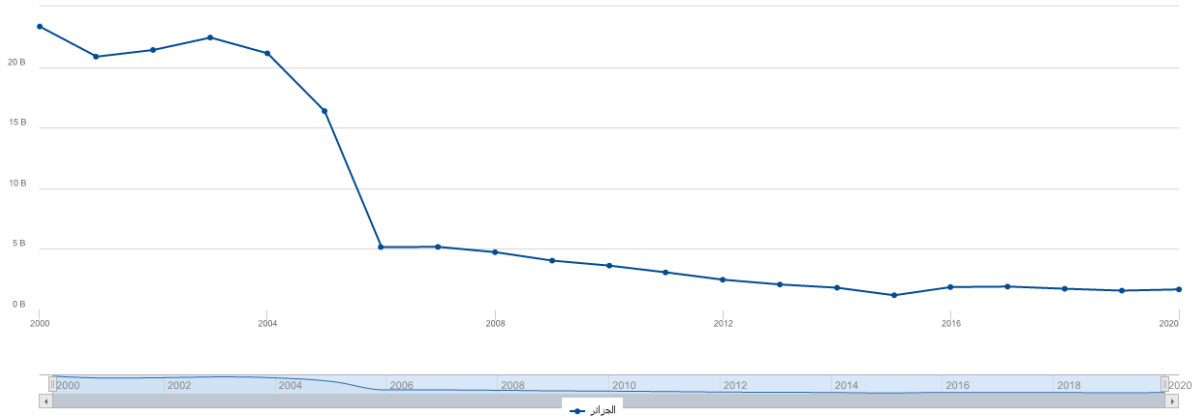

Series : External debt stocks, long-term (DOD, current US$)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الشكل رقم (6): مؤشر القروض الخارجية –الجزائر- الفترة (2000-2020)

- **المساعدات الأجنبية:** هي الموارد المالية، التقنية، أو الإنسانية التي تقدمها دولة أو منظمة دولية لدولة أخرى لدعم جهودها التنموية، الإنسانية، أو الاقتصادية. يمكن أن تتخذ المساعدات الأجنبية أشكالاً متعددة، مثل المنح، القروض الميسرة، المساعدات العينية، والخدمات التقنية.

تتكون السلسلة "Aid" من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 217331429.3 وقيمة عظمى بلغت 395010010 سنة 2007 وقيمة صغرى 71129997 سنة 2015.

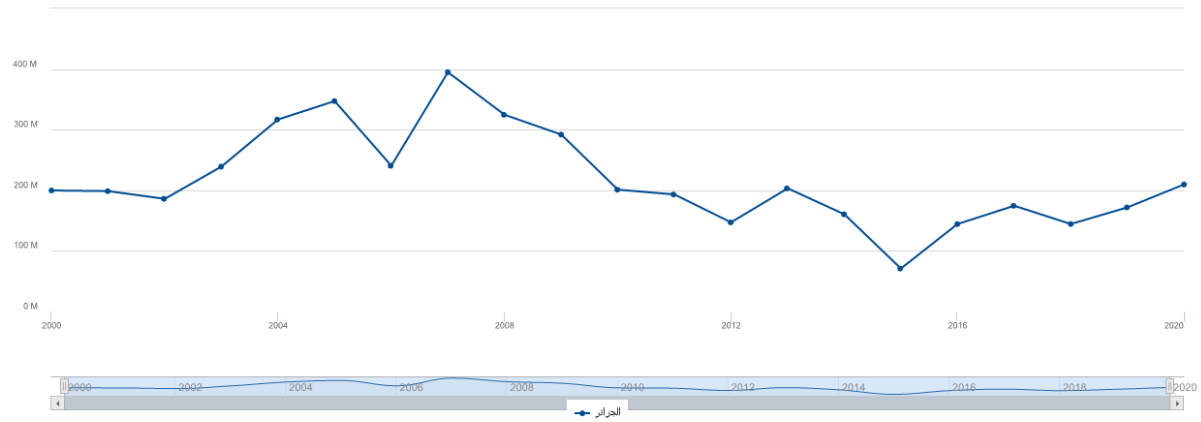

Series : Net official development assistance and official aid received (current US$)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الشكل رقم (7): مؤشر المساعدات الخارجية –الجزائر- الفترة (2000-2020)

- **تحويلات المهاجرين:** هي الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية لدعم عائلاتهم وأقاربهم. تعتبر هذه التحويلات مصدرًا مهمًا للدخل في العديد من البلدان النامية، حيث تساعد في تحسين مستوى المعيشة، تمويل التعليم، الرعاية الصحية، والاستثمارات في المشاريع الصغيرة. يمكن أن تكون هذه التحويلات نقدية أو عينية، وتتم عادةً من خلال القنوات المصرفية، شركات تحويل الأموال، أو عبر الطرق غير الرسمية.
تتكون السلسلة "Rmt" من 21 مشاهدة تمتد من سنة 2000 الى سنة 2020 بمتوسط قدره 1046527047 وقيمة عظمى بلغت 2460000000 سنة 2004 وقيمة صغرى 99004563 سنة 2007.

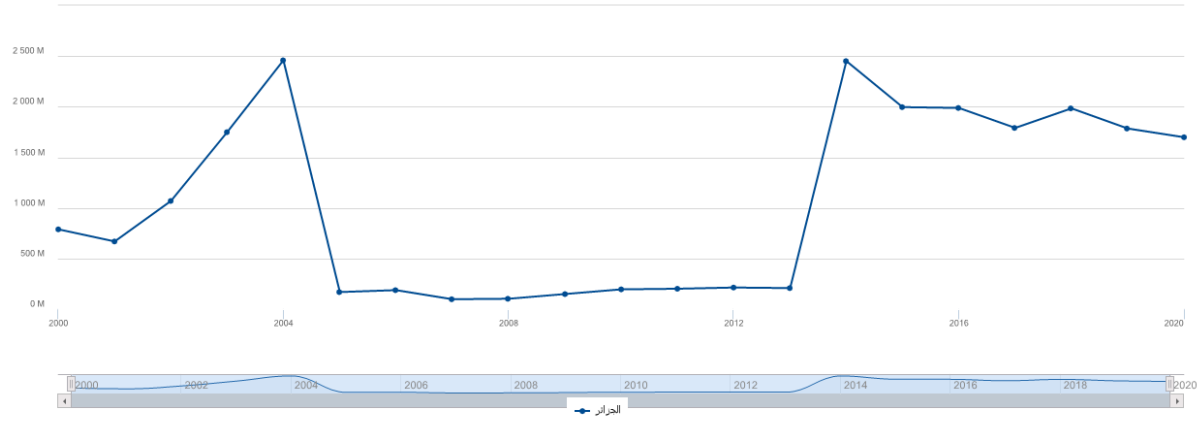

Series : Personal remittances, received (current US$)
Source: World Development Indicators
Created on: 05/14/2024

الشكل رقم (8) : مؤشر تحويلات المهاجرين –الجزائر- الفترة (2000-2020)

ويمكن ترتيب المتغيرات التابعة والمستقلة كالتالي:

الجدول رقم (2): المتغيرات التابعة والمستقلة

متغيرات الدراسة	وصف المتغيرات	رمز المتغير
المتغير المستقل 1	الاستثمار الأجنبي المباشر	**Fdi**
المتغير المستقل 2	القروض الخارجية طويلة الأجل	**Ed**
المتغير المستقل 3	المساعدات الأجنبية	**Aid**
المتغير المستقل 4	تحويلات المهاجرين	**Rmt**
المتغير التابع 1	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**Gdpp**
المتغير التابع 2	الناتج المحلي الإجمالي	**Gdp**

المصدر: من اعداد الطلبة

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول: معطيات الدراسة

تمثلت معطيات الدراسة في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة التي قد تم الحصول عليها مصادر عالمية **(databank world bank)** وتم ترتيب هذه البيانات كما يلي:

- الجدول رقم (3): معطيات الدراسة المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر - القروض الخارجية طويلة الأجل - المساعدات الأجنبية - تحويلات المهاجرين)

RMT_R_X4	AID_X3	ED_X2	FDI_X1	Years
790000000	199960007	23353958639	280100000	2000
670000000	198860001	20869481310	1113105541	2001
1070000000	186119995	21425432653	1064960000	2002
1750000000	239240005	22445261998	637853027	2003
2460000000	316970001	21142243902	884749028	2004
170000000	347380005	16382134413	1156000000	2005

189000000	240679993	5164937197	1841000000	2006
99004563	395010010	5177409898	1686736540	2007
103631887	324829987	4738663388	2638607034	2008
150336961	292170013	4043450021	2746930734	2009
196589288	201250000	3629509110	2300369124	2010
202869816	193350006	3072563628	2571237025	2011
214841269	147320007	2469179780	1500402453	2012
209601443	203419998	2072402858	1691886708	2013
2452442617	160619995	1810322499	1502206171	2014
1997393458	71129997	1187954740	-537792921	2015
1989023597	144539993	1866333647	1638263954	2016
1791887073	174649994	1904132013	1230243451	2017
1984998399	144610001	1724875954	1466116068	2018
1785838683	172000000	1571128228	1381200050	2019
1699608935	209850006	1668630002	1143918160	2020

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

#https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series

- الجدول رقم (4): معطيات المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي - مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

GDP_Y2	GDPP_Y1	Years
54790398570	1780	2000
54744697926	1755	2001
56760355865	1795	2002
67863850334	2117	2003

85332581189	2625	2004
103198212443	3131	2005
117027280155	3500	2006
134977082624	3872	2007
171000699877	4947	2008
137211003662	3898	2009
161207307027	4496	2010
200013098817	5473	2011
209059080929	5611	2012
209755003251	5520	2013
213809979836	5516	2014
165979224866	4197	2015
160034212126	3967	2016
170096988532	4135	2017
174910684782	4172	2018
171760275467	4022	2019
145743542983	3354	2020

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي

#https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

بالاعتماد على برنامج Eviews 10تم التوصل الى النتائج التالية:

أولا: نتائج المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

تظهر نتائج المربعات الجدول التالي:

Dependent Variable: GDPP_Y1
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:27
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4681.874	752.8617	6.218770	0.0000
FDI_X1	2.59E-07	2.97E-07	0.872628	0.3958
ED_X2	-1.11E-07	2.40E-08	-4.646373	0.0003
AID_X3	-1.03E-06	2.59E-06	-0.396406	0.6970
RMT_R_X4	-1.28E-07	2.23E-07	-0.575257	0.5731

R-squared	0.750704	Mean dependent var	3803.952
Adjusted R-squared	0.688381	S.D. dependent var	1255.261
S.E. of regression	700.7231	Akaike info criterion	16.14636
Sum squared resid	7856206.	Schwarz criterion	16.39506
Log likelihood	-164.5368	Hannan-Quinn criter.	16.20033
F-statistic	12.04521	Durbin-Watson stat	0.989707
Prob(F-statistic)	0.000105		

الشكل رقم (13) : مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

- الجدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج (MCO) للمتغير التابع نصيب الفرد مع المتغيرات المستقلة

المتغير التابع رقم 1	**Gdpp_y1**
C	4681.874
Fdi_x1	2.59E-7
Ed_x2	*-1.11E-7
Aid_x3	-1.03E-6
Rmt_x4	-1.28E-7
R^2	0.750704
R^2 Adjusted	0.688381
Prob(F-statistic)	0.000105

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10
(*)، (**)، (***) تشير الى مستويات المعنوية 1 % 5% 10%

ثانيا: نتائج المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP_Y2
Method: Least Squares
Date: 05/13/24 Time: 15:19
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.84E+11	2.63E+10	6.979431	0.0000
FDI_X1	8.038977	10.39143	0.773616	0.4504
ED_X2	-5.093886	0.838749	-6.073192	0.0000
AID_X3	-69.33972	90.69970	-0.764498	0.4557
RMT_R_X4	1.598735	7.808865	0.204733	0.8404

R-squared	0.827915	Mean dependent var	1.41E+11
Adjusted R-squared	0.784894	S.D. dependent var	5.29E+10
S.E. of regression	2.45E+10	Akaike info criterion	50.88714
Sum squared resid	9.61E+21	Schwarz criterion	51.13583
Log likelihood	-529.3149	Hannan-Quinn criter.	50.94111
F-statistic	19.24437	Durbin-Watson stat	1.180615
Prob(F-statistic)	0.000006		

الشكل رقم (9) : مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي

- الجدول رقم (6): نتائج تقدير النموذج (MCO) للمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي مع المتغيرات المستقلة

المتغير التابع رقم 2	**Gdp_y2**
1.84	**C**
8.038977	**Fdi_x1**
*-5.093886	**Ed_x2**
-69.33972	**Aid_x3**
1.598735	**Rmt_x4**
0.827915	**R^2**
0.784894	**R^2 Adjusted**
0.000006	**Prob(F-statistic)**

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 10
(*)، (**)، (***) تشير الى مستويات المعنوية 1 % 5% 10%

المطلب الثالث: تحليل النتائج

أولا: بالنسبة للمتغير الدولي التابع gdpp_y1 مع المتغيرات الاقتصادية المستقلة

- **التحليل الاحصائي:**

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO)الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 68%وهذا ما أكده معامل التحديد النموذج R^2الذي هو0.75مما يعني انه تم تفسير 75% من المتغير التابع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **التحليل الاقتصادي:** عند اختبار العلاقة بين نصيب الفرد من ناتج الإجمالي وكل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية وتحويلات المهاجرين والمنح والمساعدات الأجنبية توصلنا الى ما يلي:

- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نصيب الفرد والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.3958)
- وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.0003) حيث يؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع نصيب الفرد والمتغير المستقل القروض الخارجية، بحيث كلما تزيد القروض الخارجية بنسبة 1% ينقص نصيب الفرد 1.11- وهذا يبين لنا انه رغم تمويل الدولي من خلال القروض الخارجية لم يكن له دور في رفع مؤشر نصيب الفرد مما يؤكد عدم استغلالها وتوظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على نصيب الفرد.
- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر نصيب الفرد والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.697)
- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر نصيب الفرد والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.5731)

اذن المتغير المستقل (**ED**) يؤثر على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(**GDPP**)عند مستوى المعنوية 1 %اما المتغيرات المستقلة (**fdi-aid-rmt**) ليس لها أي أثر على المتغير التابع، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالأتي:

$$y1 = 4681.87419079 + 2.5920333267e-07 * FDI_{X1} - 1.1139920810e-07 * ED_{X2} - 1.02773623741e-06 * AID_{X3} - 1.28406042847e-07 * RMT_X4$$

ثانيا: بالنسبة للمتغير الدولي التابع gdp_y2 مع المتغيرات الاقتصادية المستقلة

- **التحليل الاحصائي:**

تشير نتائج المربعات الصغرى (MCO)الى ان النموذج معنوي بمان احتمال فيشر Fischer يقترب من الصفر، وهذا ما يدل على ان النماذج القياسية عالية الجودة فقد بلغت نسبة التفسير في R^2 Adjusted 78%وهذا ما أكده معامل التحديد النموذج R^2الذي هو0.82مما يعني انه تم تفسير 82% من المتغير التابع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

- **التحليل الاقتصادي:** عند اختبار العلاقة بين ناتج الإجمالي وكل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الخارجية وتحويلات المهاجرين والمنح والمساعدات الأجنبية توصلنا الى ما يلي:

- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.4504)
- وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% والتي بلغت قيمة الاحتمال (0) حيث يؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ناتج الإجمالي والمتغير المستقل القروض الخارجية، بحيث كلما تزيد القروض الخارجية بنسبة 1% ينقص الناتج الاجمالي (5.093886-) وهذا يبين لنا انه رغم تمويل الدولي من خلال القروض الخارجية لم يكن له دور في رفع مؤشر ناتج الإجمالي مما يؤكد عدم استغلالها وتوظيفها في استثمارات تعود بالفائدة على ناتج الإجمالي.
- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.4557)
- من خلال الجدول أعلاه تبين النتائج انه لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمة الاحتمال (0.8404)

اذن المتغير المستقل **(ED)** يؤثر على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي**(GDP)** عند مستوى المعنوية 1 %اما المتغيرات المستقلة **(fdi-aid-rmt)** ليس لها أي أثر على المتغير التابع، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المعادلة كالأتي:

$$y2 = 183822793365 + 8.03897677417 * \mathrm{FDI}_{X1} - 5.09388560366 * \mathrm{ED}_{X2} - 69.3397199649 * \mathrm{AID}_{X3} - 1.59873491161 * \mathrm{RMT_X4}$$

ثالثا: ولتأكيد النتائج المذكورة أعلاه، نستعين بنتائج معامل الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة:

	GDPP_Y1	FDI_X1	ED_X2	AID_X3	RMT_X4
GDPP_Y1	1.000000	0.500751	-0.846681	-0.196220	-0.158072
FDI_X1	0.500751	1.000000	-0.413166	0.361262	-0.540199
ED_X2	-0.846681	-0.413166	1.000000	0.304016	0.011830
AID_X3	-0.196220	0.361262	0.304016	1.000000	-0.448544
RMT_X4	-0.158072	-0.540199	0.011830	-0.448544	1.000000

الشكل رقم (10) : مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج معامل الارتباط للمتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات المستقلة

- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط الذي يقترب من الصفر بقيمة (0.500751)
- وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% والتي بلغت قيمة الاحتمال (0) حيث يؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ناتج الإجمالي والمتغير المستقل القروض الخارجية، وهذا ما تؤكده نتائج معامل الارتباط الذي يقترب من 1- بقيمة (0.904823-)
- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط بقيمة (0.196220-)
- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط بقيمة (0.158072-)

	GDP_Y2	FDI_X1	ED_X2	AID_X3	RMT_X4
GDP_Y2	1.000000	0.407681	-0.904823	-0.322950	-0.000759
FDI_X1	0.407681	1.000000	-0.413166	0.361262	-0.540199
ED_X2	-0.904823	-0.413166	1.000000	0.304016	0.011830
AID_X3	-0.322950	0.361262	0.304016	1.000000	-0.448544
RMT_X4	-0.000759	-0.540199	0.011830	-0.448544	1.000000

الشكل رقم (16): مخرجات برنامج Eviews 10 نتائج معامل الارتباط للمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي مع المتغيرات المستقلة

- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط بقيمة (0.407681)
- وجود دلالة معنوية عند مستوى 1% والتي بلغت قيمة الاحتمال (0) حيث يؤكد وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع ناتج الإجمالي والمتغير المستقل القروض الخارجية، وهذا ما تؤكده نتائج معامل الارتباط بقيمة (0.904823-)
- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر المساعدات والمنح الأجنبية ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط بقيمة (0.322950-)
- لا توجد علاقة معنوية لا عند 1% او 5 %او 10 %تربط بين المتغير المستقل مؤشر تحويلات المهاجرين ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي والتي يؤكدها جدول معامل الارتباط بقيمة (0.000759-)

خلاصة الفصل:

في الأخير، نستنتج أن للتمويل الدولي دور مهم في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مختلف أشكال التمويل التي يقدمها، وفي هذه الدراسة استنتجنا أن القروض الخارجية كان لها أثر سلبي على التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث كلما زادت هذه القروض نقص معها الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، وهو الأمر الذي يؤدي الى تفاقم المديونية الخارجية بسبب سوء توظيف هذه القروض في استثمارات تنعكس إيجابا على اقتصاد البلد وترفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية

الخاتمة

الخاتمة:

تكمن أهمية هذا البحث في تحديد واستعراض مفهوم التمويل الدولي ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية، إذ لم يعد مفهوم التمويل الدولي مثل السابق حيث كان يتمثل في القروض الخارجية فقط، وانما أصبح متعدد الأشكال والمصادر ويتماشى مع حاجة الاقتصاد الحالي، ومن خلال هده الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هو تأثير التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في ظل تراجع الموارد المحلية للجزائر؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية، قسمت هذه الدراسة الى جزء نظري تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول التمويل الدولي ومصادره ومختلف أشكاله، وكذلك مفاهيم حول التنمية الاقتصادية خاصة للعالم العربي وبالأخص حول دولة الجزائر، وجزء تطبيقي لهذه الدراسة حاولنا فيه ان نرى مدى تأثير التمويل على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وقد توصلنا الى النتائج التالية:

أولا: بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

- يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر القروض الخارجية ومؤشر نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما زادت القروض الأجنبية نقص مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، وبالتالي لم يكن لمؤشر القروض الخارجية أثر لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة طردية.
- لا توجد علاقة ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- لا توجد علاقة ارتباط بين تحويلات المهاجرين ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- لا توجد علاقة ارتباط بين المساعدات والمنح الخارجية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

ثانيا: بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

- يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مؤشر القروض الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بحيث كلما زادت القروض الأجنبية نقص مؤشر الناتج الإجمالي، وبالتالي لم يكن لمؤشر القروض الخارجية أثر لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة طردية ايجابية.
- لا توجد علاقة ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- لا توجد علاقة ارتباط بين تحويلات المهاجرين والناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.
- لا توجد علاقة ارتباط بين المساعدات والمنح الخارجية والناتج المحلي الإجمالي، هذا ما ينفي الفرضية الرئيسة الأولى التي تضمنت وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين.

التوصيات:

- الاهتمام أكثر بالقروض الخارجية وتوظيفها في استثمارات تنعكس إيجابا على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

- من الأفضل ألا تعتمد الجزائر على مصدر المحروقات فقط في دخلها الاقتصادي، وإنما تحاول تنويع مصادر الدخل من الخلال تشجيع القطاعات الأخرى.
- العمل على استحداث آليات وسياسات للتحكم في التمويل الدولي وكذا استحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلد تتلاءم مع الاستثمارات الأجنبية
- العمل على تطوير وتفعيل السوق المالي كوسيلة فعالة لاستقطاب أموال المهاجرين والمستثمرين الأجانب.

قائمة المراجع

1. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 26 02, 2024، من الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar/about-us
2. Bélanger, M. (1997). Institution économiques internationales: la mondialisation économiques et ses limites (éd. 6). paris: économica.
3. ابراهيم العيسوي. (2003). التنمية في عالم متغير (الإصدار الطبعة الثالثة). مصر: دار الشروق.
4. ابراهيم مرعي العتيقي. (2006). سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم (الإصدار طبعة الاولى). الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.
5. احمد بسيوني جابر، و محمود مهدلي محمد. (2012). التنمية الاقتصادية (مفاهيم-نظريات-تطبيقات) (الإصدار الطبعة الاولى). الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
6. احمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.
7. أحمد جلال محمود عبده. (أفريل, 2021). فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي: المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب حالة دراسة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 11(10)، الصفحات 30-61.
8. أحمد حمزة ، و أمين البار . (26 04, 2022). العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 9(1)، 1097-1110.
9. البنك التجاري الدولي. (05 04, 2020). البنك التجاري الدولي. تاريخ الاسترداد 04 03, 2024، من البنك التجاري الدولي: https://www.cibeg.com/ar/learning-center/economics-101/what-is-gdp-and-what-is-it-good-for
10. البنك الدولي. (30 05, 2024). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership
11. الطاهر برباص. (2009). مذكرة ماجستير: أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد -دراسة حالة الجزائر-. بسكرة. بسكرة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة-.
12. الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي. (22 04, 2021). تاريخ الاسترداد 03 02, 2024، من الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart
13. اميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
14. بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية (الإصدار طبعة الاولى). لبنان، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
15. بلال بوجمعة، و عبد الكريم معمري . (28 10, 2018). توجه الجزائر نحو البنك الإفريقي للتنمية لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة آفاق 2030. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 21(2)، الصفحات 161-173.
16. بنوجعفر عائشة. (31 10, 2022). أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2020. مجاميع المعرفة، 8(3)، 170-188.
17. حركاتي فاتح ، و الوكيل نشأت . (2018). دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32(2)، 421-451.
18. حسن كريم حمزة. (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي (الإصدار طبعة 1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

19.حياة عثماني ، و روضة جديدي. (8 6, 2020). أثر القروض الدولية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017). مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 5(2)، الصفحات 173-197.
20.خلف فليج حسن. (2004). التمويل الدولي (الإصدار طبعة الأولى). عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.
21.خلود كمال، و سماح طلحي. (31 12, 2021). أثر الاستثمار الأجنبي المحفظي على حجم التداول في بورصة عمان. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8(2)، الصفحات 17-39.
22.دودان حنان، و رابح زبيري. (22 10, 2018). دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015م). مجلة البشائر الاقتصادية، 4(2)، الصفحات 233-251.
23.رقية دربال، و موسى كاسحي. (21 12, 2022). صندوق النقد الدولي و دوره في علاج الأزمات الاقتصادية -أزمة فيروس كورونا سنة2020م نموذجا-. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 36(3)، الصفحات 308-324.
24.زهرة دريش، محمد الخطيب نمر، و شريفة جعدي . (31 12, 2020). أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة (2000-2016). مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 9(2)، 24-13.
25.سالم رشدي سيد. (2015). إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته) (الإصدار الطبعة 1). عمان: الراية للنشر والتوزيع.
26.سامر علي عبد الهادي. (2017). التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتويع.
27.سعيد عبد العزيز عثمان. (2003). مقدمة في الاقتصاد العام مالية عامة مدخل تحليلي معاصر. الاسكندرية، مصر: دار الجامعية للنشر والتوزيع.
28.سليمان حميد المنذري. (1978). التعاون النقدي العربي: مجالاته وامكانياته. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
29.سمير محمد عبد العزيز. (1997). التمويل العام. الاسكندرية، مصر: مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر.
30.سوداني نادية. (2012). مذكرة ماجستير: تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية, دراسة حالة بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2010. الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-.
31.سوداني نادية. (03 06, 2022). تكاليف ارسال التحويلات المالية للمهاجرين في العالم اسبابها وطرق خفضها -دراسة حالة اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 317-338.
32.سوداني نادية. (27 06, 2023). دور البنك الإسلامي للتنمية في تمويل الإستثمار الزراعي في دولة السنيغال خلال الفترة 2018-2020. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 14(1)، الصفحات 190-204.
33.شوقي جباري. (2015). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: الجامعة.
34.صاحب عجام هيثم، و محمد سعود علي. (2002). التمويل الدولي. عمان: دار الكندي.

35.صالح خليل أبو اصبع. (2009). الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي (الإصدار الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار البركة للنشر والتوزيع.
36.طاهر حردان. (2009). أساسيات الاستثمار (الإصدار الطبعة 1). عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
37.عامر عبد الرحيم. (2017). أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية -دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). سيدي بلعباس. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.
38.عبد الرحمان اسماعيل، و عريقات حربي. (2004). مفاهيم ونظم اقتصادية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر.
39.عبد الرحمان الهيتي نوازد، و عبد اللطيف الخشالي منجد. (2007). مقدمة في المالية الدولية (الإصدار طبعة 1). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
40.عبد السلام أبو قحف. (1989). نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
41.عبد السلام هلال. (01 04, 2014). أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2015). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، 8(1)، 310-324.
42.عبد الغفار حنفي. (2001). أساسيات التمويل والادارة المالية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
43.عبد القادر طيوب، و يوسف حوشين. (31 12, 2022). أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 13(2)، 149-165.
44.عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 (أطروحة دكتوراه). الجزائر العاصمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: الجامعة.
45.عبد الكريم جابر العيساوي. (2015). التمويل الدولي (مدخل حديث) (الإصدار الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
46.عبد المطلب عبد الحميد. (2003). النظام الاقتصادي العالمي الجديد: آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: مجموعة النيل العربية.
47.عبد المطلب عبد الحميد. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
48.علي جدوع الشرفات. (2010). التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار جليس الزمان.
49.علي عبد الفتاح أبو شرار. (2003). الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات. عمان، الاردن: دار المسير للنشر والتوزيع.
50.علي ناصر مأمون، كافي مصطفى، و كافي يوسف. (2016). التمويل الدولي (الإصدار طبعة 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
51.عمر لعبيني، و بن محياوي سميحة. (01 01, 2014). مساهمة صندوق النقد العربي في تمويل التجارة الخارجية العربية. مجلة العلوم الانسانية، 14(1)، الصفحات 189-203.
52.فليح حسن خلف. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.

53.مازن حسن باشا. (2015). التمويل الخارجي وأثره على الهيكلة في القطاعات الاقتصادية. الاردن: دار الأيام.
54.محسن أحمد الخضيري. (2001). العولمة الاجتياحية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية للنشر والطباعة والتوزيع.
55.محمد أحمد السريتي. (2014). المنظمات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
56.محمد طالبي. (01 جانفي, 2009). أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 5(6)، الصفحات 313-332.
57.محمد عبد العزيز عجمية، و علي الليبي محمد . (2003). التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
58.محمد عبد العزيز محمد الأحرش. (2006). صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية. القاهرة: دار النهضة العربية.
59.مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) (الإصدار الطبعة الاولى). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
60.مدني بن شهرة. (2009). الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (الإصدار الطبعة 1). عمان: دار حامد للنشر والتويع.
61.مسعود محمد سميح. (2008). الموسوعة الإقتصادية مع ملاحق لأهم الإتفاقيات الإقتصادية العربية (الإصدار الجزء الأول، المجلد الجزء الأول). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
62.موسى علاية. (ماي, 2015). المساعدات الخارجية بين الأهداف الاستراتيجية والفواعل والمؤثرات الداخلية في الدول المانحة. مجلة سياسات عربية(14)، الصفحات 74-87.
63.نبيل حركاتي، و جهرة شنافة. (30 06, 2021). أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مؤشر أداء بورصة عمان - دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج Ardl للفترة (1996-2019). دراسات اقتصادية، 21(1)، الصفحات 556-580.
64.هشام بوطالبي ، و محمد بن سعيد. (30 06, 2017). التحويلات المالية للمهاجرين و التنمية في المنطقة العربية : د ا رسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات. مجلة العلوم الإقتصادية، 12(2)، 110-146.
65.يونس أحمد البطريق. (1997). السياسات الدولية المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.